الأقتصاد الكلي

بدايات تبلور علم الاقتصاد

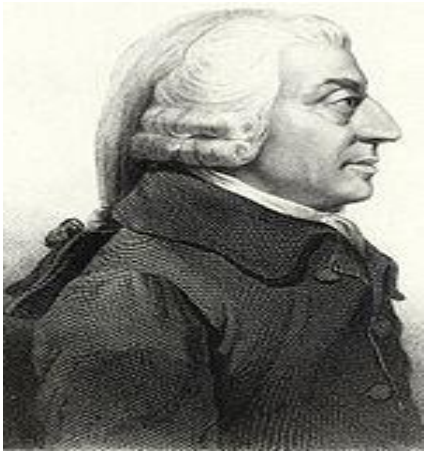

آدم سميث, مؤلف كتاب "ثروة الأمم"(1776)

على الرغم من أن النقاشات حول عمليات الإنتاج والتوزيع دارت منذ بدايات التاريخ، إلا أن الاقتصاد أخذ بالتبلور في صيغته الحالية كفرع علمي مستقل منذ أن قام آدم سميث بنشر كتابه الشهير ثروة الأمم The Wealth of Nations عام 1776. ويعرّف آدم سميث في كتابه مصطلح الاقتصاد السياسي بأنه أحد فروع علم السياسة والتشريع، ويهدف إلى أمرين أساسيين: الأول، تزويد الأفراد بكمية كافية ومستمرة من المنتجات، أو العمل على جعلهم قادرين على توفير هذه المنتجات بشكل متواصل، والثاني، تزويد الدولة أو إثراء كل من الأفراد والحكومات. وفي كتابه ثروة الأمم يشير آدم سميث إلى الاقتصاد بمصطلح (الاقتصاد السياسي – Political Economy) إلا أن هذا المصطلح استبدل تدريجياً في الاستعمال العام بمصطلح (الاقتصاد Economics) وذلك بعد عام 1870.

اقتصاد كلاسيكي

كما هو معلوم فإن نشر كتاب ثروة الأمم للكاتب آدم سميث اعتبر بمثابة نقطة البداية لولادة علم الاقتصاد كفرع علمي منفصل ومتخصص، وقد حدد كتاب ثروة الأمم عوامل الإنتاج بكل من الأرض، قوة العمل، ورأس المال، واعتبر أن هذه العوامل الثلاث هي التي تشكل جوهر الثروة التي تمتلكها الأمة.

ومن وجهة نظر آدم سميث، فإن الاقتصاد المثالي، هو نظام سوق ذاتي التنظيم (Self- Regulating Market System) حيث يقوم هذا النظام بإشباع حاجات الأفراد الاقتصادية تلقائياً "أوتوماتيكياً". وقد وصف "سميث" آلية عمل السوق بـ"اليد الخفية" التي تحث الأفراد على العمل على إشباع حاجاتهم الشخصية وبالتالي تحقيق أكبر منفعة ممكنة للمجتمع ككل. في كتاباته، أخذ "آدم سميث" بعض أفكار ونظريات المدرسة الطبيعية في الاقتصاد "الفيزيوقراطية" ودمجها مع نظرياته، إلا أنه رفض الفكرة التي نادى بها الفيزيوقراطيون والقائلة بأن الأرض (الزراعة) فقط هي مصدر الإنتاج والثروة.

الاقتصاد الماركسي

أسسه المفكر الاقتصادي كارل ماركس الذي نادي بضرورة القضاء على مظاهر الملكية الفردية من خلال ثورة الطبقة العاملة والمستغلة على الإقطاعيين والطبقة الأرستقراطية، وتحقيق المساواة في توزيع الموارد والناتج القومي على الناس كافة، وهذهِ أحد ركائز قيام الفكر الشيوعي في روسيا. ولقد ثبت فشل هذهِ النظرة الشيوعية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي.

الاقتصاد الكينزي

ظهرت النظرية الكينزية في الاقتصاد عبر فترة حرجة من تاريخ العالم، وهي تلك التي امتدت بين الحربين العالميتين الأولى والثانية, حيث خيمت أصعب فترات الأزمة الاقتصادية الكبرى . وقد جاءت النظرية الكينزية لتناهض- وإلى حد بعيد - النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد, التي جاء بها آدم سميث. فرأت النظرية الكينزية أن التشغيل قد يكون أقل في حالة توازن الاقتصاد، وأنه يتعين على الحكومة تشجيع الإنفاق، من خلال تمويل العجز، لضمان الشغل للجميع,وقد كان لهذه النظرية كبير الأثر, حيث نزعت الحكومات إلى الالتزام بمسؤولية ضمان الشغل للجميع, على الرغم من أنها لم تتوفق دائماً في القيام بذلك.

مجالات الاقتصاد :- يمكن تصنيف المجالات التي يبحث فيها علم الاقتصاد بشكل متنوع ومتعدد، إلا أنه بشكل أساسي يهتم بنوعين من التحليل الاقتصادي هما الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي

الاقتصاد الجزئي microeconomics

يدرس التحليل الاقتصادي الجزئي السلوك الاقتصادي للعناصر الاقتصادية (بما فيهم الأفراد والشركات) وطريقة تفاعلهم من خلال الأسواق الفردية، وندرة الموارد، والأنظمة الحكومية. السوق هنا قد تشمل السلعة المنتجة كالذرة على سبيل المثال، وقد تكون خدمة من عوامل الإنتاج كالبناء مثلاً. هذا التحليل يقوم على نظرية دراسة مجموع كميات الطلب من قبل المشترين وكميات العرض من قبل البائعين عند كل نقطة سعر محتمل للوحدة المنتجة. وإنطلاقاً من دراسة كل من العرض والطلب بشكل غير منفصل يتوصل التحليل الاقتصادي الجزئي لتوصيف الكيفية التي تصل بها السوق إلى حالة التوازن الإقتصادي للسعر والكمية، أو الاستجابة لمتغيرات السوق عبر الزمن. وهذا ما يطلق عليه في الشائع تحليل دراسة العرض والطلب.

هيكلية السوق مثل سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار تعتبر هنا من العوامل المؤثرة على درجة كفاءة السوق. هذا وينطلق مفهوم التحليل من فرضية مبسطة بأن سلوك الأسواق الأخرى يبقى ثابتاً وهذا ما يطلق عليه تحليل التوازن الجزئي، أما نظرية تحليل التوازن العام تسمح بالتغيرات في مختلف الأسواق بما فيها حركة السوق وتفاعلها تجاه التوازن الاقتصادي.

الاقتصاد الكلي Macroeconomics

يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة الاقتصاد ككل، ليوضح تأثير العوامل الاقتصادية على اقتصاد البلدان، كتأثير الدخل القومي ومعدلات التشغيل (معدلات التوظيف)، وتضخم الأسعار، ومعدل الاستهلاك الكلي ومعدل الإنفاق الإستثماري ومكوناته. كما يدرس التحليل الاقتصادي الكلي تأثيرات كل من السياسة النقدية والسياسة المالية المتبعة في البلد. ومنذ ستينات القرن العشرين، أخذ التحليل الاقتصادي الكلي يأخذ منحى أكثر تكاملاً، وبرزت فيه نماذج

جديدة كتحليل القطاعات على أساس جزئي، رشد اللاعبين الاقتصاديين، الاستخدام الكفء لمعلومات السوق، المنافسة غير الكاملة. التحليل الاقتصادي الكلي يهتم أيضاً بالعوامل ذات التأثيرات طويلة الأجل على الاقتصاد ونمو الدخل القومي. وكمثال على هذه العوامل نذكرن تراكم رأس المال، التطور التكنولوجي (التقني)، ونمو قوة العمالة. المحاولات للتوحيد بين هذين الفرعين أَو إلغاء التمايز بينهما كَانَ مُحَفّزاً مهماً في مُعظم الفكر الاقتصادي في المرحلة الأخيرةِ، خصوصاً في اواخر السبعينات وأوائِل الثمانينات. توجد اليوم وجهة تجمع على ضرورة أن يكون الاقتصاد الكلي الجيد مؤسس على بنى الاقتصاد الجزئي الصلبة. بكلمة أخرى، هيكلية الاقتصاد الكلي يَجِبُ أَنْ تكون مدعمة بشكل واضح من قبل الاقتصاد الجزئي.

وحيث يتأثر الأفراد العاديون في حياتهم اليومية ببعض الظواهر الاقتصادية مثل ارتفاع الأسعار وهو مايعرف بالتضخم وعدم توافر وظائف كافية وهو ما يطلق عليه البطالة وزيادة الدخول وهو ما اصطلح علي تسميته بالنمو ،وانخفاض قيمة العملة المحلية وهو مايسمي بارتفاع أسعار الصرف وانخفاض أسعار الاسهم بشدة وهو مايطلق عليه تدهور البورصة وغيرها وكل هذه الظواهر تدخل في دراسة الأقتصاد الكلي فهي تؤثر علي الأقتصاد ككل ولكنها تؤثر علي حياة الافراد فيهتم الاقتصاد الكلي بدراسة (البطالة ، التضخم – والنمو- أسعار الصرف –الخ)

الفصل الاول

الناتج القومي - الدخل القومي - الانفاق القومي

أولا :- الناتج القومي

تعريفه :- هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي يقوم بانتاجها المواطنون سواء في داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية عادة تكون سنة .

- أهم المشاكل التي تواجه عملية قياس الناتج القومي

1- عدم تجانس وحدات السلع والخدمات المنتجة (كيلو – متر – وحدة 0000)

2- مشكلة تحديد قيم بعض الخدمات العامة (التعليم- الصحة- الدفاع- الأمن- العدالة) -تقيم بتكلفتها

3- مشكلة تحديد قيم بعض الخدمات التي لا تمر من خلال السوق (ربات البيوت – السكن المملوك)

4- مشكلة حساب قيمة الاستهلاك الذاتي للمنتجين (ما يستهلكه الفلاح من محصوله – المنتج من انتاجه)

- طرق قياس الناتج القومي

يتم قياسه بطريقتين :- 1- طريقة المنتج النهائي . 2- طريقة القيمة المضافة .

1- طريقة المنتج النهائي :- وفقا لهذه الطريقة فأن أي سلعة أو خدمة يتم انتاجها باستخدام عناصر انتاج وطنيةولا تستخدم مرة أخري في انتاج سلعة أخري خلال فترة قياس الدخل فهي منتج نهائي . ووفقا لذلك

ما يدخل في قياس الدخل (مكونات المنتج النهائي)		ما يستبعد عند قياس الدخل	
1- السلع الاستهلاكية	2- السلع الانتاجية	1- المواد الأولية	2- السلع الوسيطة
3- مخزون أخر الفترة	4- الصادرات	3- السلع المستوردة	4- مخزون أول الفترة
5- الخدمات العامة			

ملحوظة:-

إن إنتاج السلع والخدمات يتطلب استخدام الآلات والمعدات والمباني والتي تفقد نسبة معينة من عمرها أو طاقتها الإنتاجية مع مرور الوقت، ويسمى هذا بإهلاك رأس المال (Depreciation of Capital). يقوم المنتج نتيجة ذلك بتخصيص مبلغ معين لصيانة الآلات والمعدات ومن أجل شراء آلات ومعدات جديدة تحل محل القديمة. وعند خصم قيمة المبلغ المخصص لإهلاك رأس المال من إجمالي الناتج القومي نحصل على صافي الناتج القومي: كما يتضح من المعادلة الأتية :-

الناتج القومي الاجمالي = الناتج القومي الصافي + أقساط إهلاك رأسمالي
الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الاجمالي - أقساط الاستهلاك الرأسمالي

2- طريقة القيمة المضافة :- وفقا لهذه الطريقة يتم قياس الناتج القومي علي أساس أنه مجموع قيم ما أضافته كل قطاعات النشاط الأقتصادي خلال فترة قياس الناتج القومي وتتفادي هذه الطريقة مشكلة الازدواج الحسابي في قياس الناتج القومي ويتم حساب الناتج القومي وفقا لهذه الطريقة كما يلي :

القيمة المضافة لقطاع ما = قيمة انتاج هذا القطاع - مستلزمات الانتاج **الناتج اقومي = مجموع القيم المضافة لجميع قطاعات الاقتصاد القومي**

مثال عملي :- في نموذج اقتصاد بدائي زراعي مبسط وبافتراض أن قطاع النشاط الانتاجي يتكون من المزارع والمطاحن والمخابز . وتتحدد فيه العلاقات الإنتاجية كما يلي .
1- تقوم المزارع بإنتاج قمح قيمته الإجمالية 300 وحدة نقدية ولا تستخدم أي مستلزمات إنتاجية وتقوم ببيع إنتاجها كله للمطاحن.
2- تقوم المطاحن بتحويل القمح إلي دقيق قيمته الإجمالية 500 وحدة نقدية وتقوم ببيعه بالكامل للمخابز .
3- تقوم المخابز بتحويل الدقيق إلي خبز قيمته الإجمالية 1000 وحدة نقدية وتقوم ببيعه بالكامل إلي المستهلك لنهائي.
المطلوب : قياس الناتج القومي لهذا الاقتصاد المبسط باستخدام طريقتين
الحل :- 1- طريقة المنتج النهائي :- وفقا لهذه الطريقة فان الناتج القومي يساوي قيمة السلعة النهائية (الخبز) والذي يساوي 1000 جنيه .
2- طريقة القيمة المضافة :- القيمة المضافة للقطاع = قيمة إنتاجه – مستلزمات إنتاجه
القيمة المضافة للمزارع = 300 - صفر = 300 جنيه
القيمة المضافة للمزارع = 500 - 300 = 200 جنيه
القيمة المضافة للمزارع = 1000 - 500 = 500 جنيه

الناتج القومي = مجموع القيم المضافة = 300 + 200 + 500 = 1000 جنيه
من المثال السابق أنه باستخدام طريقتي المنتج النهائي أو القيمة المضافة فأننا نصل لنفس النتيجة (1000 جنيه) فضلا عن أن الطريقتين تتفادي عملية التكرار الحسابي (1000+500+300 = 1800)
***- الناتج القومي والناتج المحلي .**

الناتج المحلي هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي يتم انتاجها داخل الدولة سواء باستخدام عناصر انتاج وطنية أو أجنبية خلال فترة زمنية عادة تكون سنة .
أما الناتج القومي فيشمل جميع قيم السلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها باستخدام عناصر انتاج وطنية سواء داخل الدولة أو خارجها . ولذلك يكون معيار التفرقة بين المجاميع القومية والمحلية و اتبار الجنسية .
ويتم ايجاد الناتج المحلي باستخدام المعادلة الأتية .

الناتج القومي = الناتج المحلي + (عوائد عناصر الانتاج المملوكة للمواطنين في الخارج – عوائد عناصر الانتاج المستحقة للاجانب في الداخل)

صافي عوائد عناصر الانتاج

ومن المعادلة السابقة يتضح أنه ليسمن الضروري أن يتساوي الناتج القومي لبلد ما مع الناتج المحلي لهذا البلد الا اذا تساوت قيمة عوائد عناصر الانتاج . حيث

عوائد عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين في الخارج – عوائد عناصر الانتاج المستحقة للاجانب في الداخل **0= 1000 – 1000** **الناتج القومي = الناتج المحلي**

عوائد عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين في الخارج – عوائد عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب في الداخل
2000= 1000 – 3000
الناتج القومي > الناتج المحلي

عوائد عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين في الخارج – عوائد عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب في الداخل
(3000)= 4000 – 1000
الناتج القومي > الناتج المحلي

ثانيا:- الدخل القومي

تعريفه :- هو مجموع دخول أفراد المجتمع سواء تحققت هذه الدخول داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة . ويقصد بأفراد المجتمع المواطنين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين الذين يحملون جنسية الدولة سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها .

قياس الدخل القومي : يتم قياس الدخل القومي بحصر دخول أفراد المجتمع سواء كانوا أفراد طبيعيين أو مشروعات أو حكومة، وبعد ذلك يتم جمع هذه الدخول لقياس الدخل القومي مع تفادي التكرار الحسابي .
وفيما يلي توضيح المقصود بكل من دخل الفرد الطبيعي ودخل المشروع ودخل الحكومة .

1- دخل الشخص الطبيعي :
يتمثل في مجموع المبالغ النقدية التي يتسلمها أو يحصل عليها الفرد مقابل ملكية عناصر الإنتاج خلال فترة زمنية معينة ويستطيع التصرف فيه دون أن يصبح أفقر مما كان عليه في بداية الفترة .
ويلاحظ علي هذا التعريف مايلي

ما يدخل في حساب الدخل (يجعله أغني مما كان) يزيد من أصوله	ما يستبعد من الدخل ((يجعله أفقر مما كان) يزيد من التزاماته – ينقص ا صوله
1- إذا كان الدخل في صورة عينية يتم تحويله إلي صورة نقدية وحسابه ضمن الدخل 2- الفوائد المحصلة من البنك علي الرصيد النقدي	1- القرض الذي يحصل عليه الفرد من أحد البنوك (زيادة التزام) 2- سحب الرصيد النقدي من البنك (نقص أصل) 3- القيمة النقدية للأصول المباعة (نقص أصل) 4- المدفوعات التحويلية من الحكومة للأفراد مثل المعاشات والمنح والإعانات (إعانة البطالة)(هي إيراد وليست دخل فهي تزيد من قدرة الأفراد علي الإنفاق ولكنها لا تعكس إنتاجا)

- ويتضح مما سبق أن دخل الفرد لابد أن يأتي عن طريق عمل أو عن طريق تأجيره عناصر إنتاج.

2- دخل المشروع :-
يتمثل في المبالغ النقدية التي يتسلمها أو يحصل عليها المشروع خلال فترة زمنية معينة دون الإساءة إلي مركزه المالي بمعني عدم زيادة التزاماته أو نقص أصوله . ويتكون دخل المشروع من الأرباح وهي الفرق بين قيمة المبيعات وتكلفتها .
ملحوظة :- الزيادة في قيمة المخزون السلعي لدي المشروع في أحد السنوات تعتبر إيرادا لهذا المشروع ، وتقدر قيمته بالأسعار الجارية وتحتسب ضمن دخل المشروع ، ومن ثم تدخل في حساب الدخل القومي ، وتؤدي إلي زيادة قيمة إنتاجه وتكون مؤشرا لانخفاض حركة النشاط الاقتصادي ولكنها لا تعني بالضرورة حالة الركود الاقتصادي .

ومما سبق يتضح أن دخل المشروع يأخذ أحد الصور التالية (الفوائد – الإيجارات – الأرباح – الحصص)

3- دخل الحكومة :-

هو عبارة عن مجموع المبالغ النقدية التي تتسلمها أو تحصل عليها الحكومة وتستطيع التصرف فيها دون الإساءة إلي مركزها المالي . بمعني عدم زيادة الدين العام أو نقص الأصول المملوكة للدولة . ودخل الحكومة أساسا من الضرائب وبعض مصادر الإيرادات الأخرى مثل الرسوم والإتاوات بالإضافة إلي المبالغ المحققة من الملكيات العامة للدولة ببعض أوجه النشاط الاقتصادي .

س- هل إذا قمنا بجمع دخول الأفراد والمشروعات والحكومة نحصل علي الدخل القومي بصورة دقيقة ؟

ج- الإجابة لا لأن هذه العملية سوف تتضمن تكرارا في بعض البنود مثل الضرائب و حصص الأرباح ولذلك نبقي فقط علي الدخول التي حققها العمل وعناصر الإنتاج الأخرى . أي أن

الدخل القومي = مجموع عوائد عناصر الإنتاج = الأجور + الفوائد + الإيجارات + الأرباح

مثال :- في النموذج السابق المبسط لاقتصاد بدائي بافتراض أن قطاعات النشاط الإنتاجي وهي المزارع والمطاحن والمخابز . وأن المزارع قامت بإنتاج قمح قيمته 300 جنيه وذلك باستخدام عناصر الإنتاج ودفعت أجور فوائد وإيجارات قدرها علي التوالي 80 ، 60 ، 40 والمطاحن حولت القمح إلي دقيق قيمته 500 جنيه وذلك باستخدام عناصر الإنتاج ودفعت لها أجور وفوائد وإيجارات قدرها علي التوالي 50 ، 50، 30 جنيه والمخابز حولت الدقيق إلي خبز قيمته كسلعة نهائية 1000 جنيه وذلك باستخدام الإنتاج ودفعت لها أجور وفوائد وإيجارات قدرها علي التوالي 170 ، 90 ، 30 جنيه.

المطلوب : 1- حساب ربح كل من المزارع والمطاحن والمخابز . 2- قياس الدخل القومي

الحل

1- تحديد الربح :- ربح القطاع = القيمة المضافة – الأجور والفوائد والإيجارات

ربح المزارع= 300 – (80 + 60 + 40)= 300 – 180 = 120 جنيه

ربح المطاحن=(500 – 300) - (50 + 50 + 30)= 200 – 130 = 70 جنيه

ربح المخابز=(1000 – 500) - (170 + 90 + 30)= 500 – 290 = 210 جنيه

2- تحديد الدخل القومي :-

الدخل القومي = إجمالي الأجور + إجمالي الفوائد + إجمالي الإيجارات + إجمالي الإرباح

بيان	إجمالي الأجور	إجمالي الفوائد	إجمالي الإيجارات	إجمالي الإرباح
المزارع	80	60	40	120
المطاحن	50	50	30	70
المخابز	170	90	30	210
المجموع	300	200	100	400

الدخل القومي = 300 + 200 + 100 + 400 = 1000 جنيه (لاحظ :- نفس النتيجة عند حساب الناتج القومي

إذن الناتج القومي = الدخل القومي

الدخل القومي والدخل المحلي :-

يتمثل الدخل المحلي في في مجموع دخول الأفراد المقيمين داخل الدولة سواء كانوا مواطنين أو أجانب خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة أما الدخل القومي فيشمل مجموع دخول أفراد المجتمع سواء تحققت هذه الدخول داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية معينة عادة سنة . ، ولذلك يختلف الدخل القومي عن الدخل المحلي كما يتضح من المعادلة التالية .

الدخل القومي = الدخل المحلي + (دخول المواطنين في الخارج – دخول الأجانب في الداخل)
صافي الدخل

ومن المعادلة السابقة يتضح انه ليس من الضروري أن يتساوي الدخل القومي لدولة ما مع الدخل المحلي الا اذا تساوت دخول المواطنين في الخارج مع دخول الأجانب في الداخل .

دخول المواطنين في الخارج – دخول الاجانب في الداخل
0= 1000 – 1000
الدخل القومي = الدخل المحلي

دخول المواطنين في الخارج – دخول الأجانب في الداخل
2000= 1000 – 3000
الدخل القومي > الدخل المحلي

دخول المواطنين في الخارج – دخول الأجانب في الداخل
(3000)= 4000 – 1000
الدخل القومي <الدخل المحلي

ثالثا:- الانفاق القومي :

تعريفه :- يقصد بالانفاق القومي مجموع انفاق أفراد المجتمع علي السلع والخدمات النهائية سواء كانوا في داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة. ، كذلك يتمثل الانفاق القومي في مجموع الانفاق علي مكونات الناتج القومي وهذا معناه أن يأخذ في الاعتبار فقط الانفاق النهائي عند حساب الانفاق القومي . لتفادي حدوث التكرار الحسابي .

***- قياس الانفاق القومي:**

يتم قياس الانفاق القومي لدولة ما باستخدام طريقة الانفاق النهائي . ووفقا لهذه الطريقة يقاس الانفاق القومي علي أساس أنه مجموع الانفاق علي السلع والخدمات النهائية . ويعرف النتاج النهائي بأنه الانفاق علي أي سلعة أو خدمة تم انتاجها باستخدام عناصر انتاج وطنية ولا يتكرر الانفاق عليها مرة أخري خلال فترة القياس.

مكونات الانفاق النهائي :

1- الانفاق الاستهلاكي :- علي السلع غير المعمرة مثل المأكولات أو السلع المعمرة مثل الادوات الكهربائية .

2- الانفاق الاستثماري :- علي السلع الانتاجية أو الرأسمالية الجديدة فقط لأن الانفاق علي السلع الانتاجية القديمة لا يمثل أضافة لرأس مال المجتمع ولكنه انتقال ملكية لهذه السلع من فرد الي أخر داخل نفس المجتمع .

3- الانفاق الاستثماري :- علي السلع الانتاجية أو الرأسمالية الاجنبية الجديدة والقديمة وكذلك الانفاق علي شراء الاوراق المالية الاجنبية من أسهم وسندات (يمثل اضافة لرأس مال المجتمع).

4- الانفاق الضمني علي الاضافة الي مخزون أخر الفترة (حيث لا يتم الانفاق عليه مرة أخري خلال فترة القياس)

5- انفاق الاجانب علي السلع والخدمات المنتجة محليا : في شكل انفاق علي صادرات الدولة سواء كانت مواد أولية أو سلع وسيطة أو سلع نهائية لأنه تم انتاجها باستخدام عناصر انتاج وطنية .

6- الانفاق الحكومي :- سواء كان انفاق استهلاكي أو استثماري أو يعامل علي أنه انفاق نهائي . مع مراعاة أن انفاق الحكومة علي المدفوعات التحويلية للافراد لا يدخل في حساب الانفاق القومي لأنه يعاد انفاقه من قبل الأفراد

الإنفاق القومي والانفاق المحلي :-

الإنفاق المحلي : هو عبارة عن الإنفاق علي السلع والخدمات النهائية داخل الدولة سواء قام بالإنفاق مواطنين أو أجانب خلال فترة زمنية عادة سنة . أما الإنفاق القومي فهو إنفاق أفراد المجتمع علي السلع والخدمات النهائية ساء كانوا في داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية عادة سنة . ولذلك يختلف الإنفاق القومي عن الإنفاق المحلي

كما يتضح من المعادلة التالية

الأنفاق القومي = الأنفاق المحلي + (إنفاق المواطنين في الخارج – دحول الأجانب في الداخل)

صافي الإنفاق

ومن هذه المعادلة يتضح أنه ليس من الضروري أن يتساوي الإنفاق القومي مع الإنفاق المحلي كما يلي

دخول المواطنين في الخارج – دخول الأجانب في الداخل
0= 1000 – 1000
الدخل القومي = الدخل المحلي

دخول المواطنين في الخارج – دخول الأجانب في الداخل
2000= 1000 – 3000
الدخل القومي > الدخل المحلي

دخول المواطنين في الخارج – دخول الأجانب في الداخل
(3000)= 4000 – 1000
الدخل القومي <الدخل المحلي

القيم النقدية والقيم الحقيقية للناتج والدخل و الإنفاق:-

أولا :- الدخل القومي النقدي والحقيقي .

***-يتمثل الدخل القومي النقدي في مجموع دخول أفراد المجتمع في صورة دخول نقدية أما الدخل القومي الحقيقي فهو عبارة عن كمية السلع والخدمات النهائية التي يحصل أفراد المجتمع عليها بإنفاق دخولهم النقدية أي أن**

$$\text{الدخل القومي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل القومي النقدي}}{\text{المستوي العام للأسعار}}$$

ومن المعادلة السابقة نجد أن تغير الخل القومي الحقيقي يتوقف علي تغير كل من الدخل القومي النقدي والمستوي العام للأسعار . حيث العلاقة هنا علاقة بسط ومقام بمعني أنه اذا حدث تغير بالنقص أو الزيادة بنفس المقدار في البسط والمقام معا يكون الدخل القومي الحقيقي ثابت ويزيد أو ينقص تبعا لاختلاف التغير في البسط والمقام (استنتج بنفسك) مما يلي الوضع الأصلي الدخل القومي النقدي 100 والمستوي العام للأسعار 10

1- زيادة الدخل القومي النقدي 10% ومستوي الأسعار 10%
2- نقص الدخل القومي النقدي 15% ومستوي الأسعار 15%
3- زيادة الدخل القومي النقدي 20% ومستوي الأسعار 10%
4- نقص الدخل القومي النقدي 15% ومستوي الأسعار 30%

5- زيادة الدخل القومي النقدي 20% ومستوي الأسعار 40%

بيان	الوضع الأصلي	الحالة (1)	الحالة (2)	الحالة (3)	الحالة (4)
الدخل القومي النقدي					
المستوي العام للأسعار					
الدخل القومي الحقيقي					

وتعد قيمة الدخل القومي النقدي والحقيقي مؤشرا هاما لواضع السياسة الاقتصادية فتطور القيم الحقيقية يعكس حالة مستوي المعيشة ، بينما تطور القيم النقدية يعكس حالة الاقتصاد بالنسبة للتغيرات في الأسعار من حيث التضخم والانكماش .

ثانيا :- الناتج القومي النقدي والحقيقي :

الناتج القومي النقدي عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية مقومة بالأسعار السوقية (الجارية) لهذه السلع والخدمات النهائية ولذلك يتأثر الناتج القومي الحقيقي بعاملين هما كمية السلع والخدمات النهائية وأسعارها الجارية (كمية × سعر) . أما الناتج القومي الحقيقي فهو عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية مقومة بالأسعار الثابتة (الحقيقية) ولذا يتأثر الناتج القومي الحقيقي بكمية السلع والخدمات النهائية فقط ولتحديد معدل النمو الحقيقي في الاقتصاد القومي نهتم فقط بالتغير في كمية السلع والخدمات النهائية (التغير في الإنتاج ،العرض)

ثالثا :- الإنفاق القومي النقدي والحقيقي .

يتمثل الإنفاق القومي النقدي في مجموع قيم السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعارها السوقية أي بأسعار سنة المقارنة . أما الإنفاق القومي الحقيقي فهو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية بأسعار سنة الأساس أي بالأسعار الثابتة.

وباستعراض ما تعرضنا له فيما سبق من حالات وأمثلة عملية يتضح الأتي :

*** الناتج القومي عبارة عن مجموع القيم المضافة للمشروعات الثلاثة = 1000 جنيه**

*** الدخل القومي هو عبارة عن مجموع عوائد عناصر الإنتاج (الأجور – الفوائد – الإيجارات – الأرباح) =1000 جنيه**

*** النفاق القومي هو إنفاق أصحاب الدخول (الدخل القومي)علي المنتجات النهائية للمشروعات الثلاثة =1000 ج**

وهكذا يتطابق الناتج القومي ، والدخل القومي ، والإنفاق القومي

الناتج القومي = والدخل القومي = الإنفاق القومي

انتهي الفصل

الفصل الثاني

التدفق الدائري
وقطاعات المجتمع الاقتصادي

***- التدفق الدائري :**

يقصد بالتدفق الدائري أن تيار الدخل الذي يحصل عليه أصحاب عناصر الإنتاج من أفراد القطاع العائلي يتدفق مرة أخري للمنتجين في القطاع الإنتاجي في شكل إنفاق علي الناتج القومي ، ثم يعود مرة ثانية ويتدفق من القطاع الإنتاجي إلي القطاع العائلي في صورة سلع وخدمات وهكذا ، ثم يعود مرة ثانية إلي قطاع النتاج في صورة إنفاق وهكذا بصورة مستمرة ومعني ذلك أنه عند البدء من أي نقطة أو مرحلة في النشاط الاقتصادي تستكمل دائرة النشاط بالعودة مرة أخري إلي نفس النقطة .

****- قطاعات الاقتصاد القومي:**

1- القطاع العائلي (Households Sector):

وهم المستهلكون الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى. وفي نفس الوقت، فإن القطاع العائلي هو القطاع الذي يمتلك عناصر الإنتاج المختلفة. يحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنه من شراء هذه السلع والخدمات عن طريق مساهمتهم بعناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم) في العملية الإنتاجية. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي (Consumption Expenditure).

ويقوم هذا القطاع بالتصرف في الدخل الذي يحصل عليه إما بالإنفاق علي السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي أو بالادخار .

2- قطاع الأعمال أو الإنتاج (Business Sector):

ويتألف هذا القطاع من المنتجون الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات المختلفة، وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة والتي يتم الحصول عليها من القطاع العائلي. ونظير استخدام هذه العناصر، يقوم قطاع الإنتاج بدفع أجور ورواتب وفوائد إلى القطاع العائلي. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure).ويتحقق التوازن في هذا القطاع بتساوي التدفق النقدي منه واليه .

3- قطاع المؤسسات المالية :-

يتكون هذا القطاع من البنوك وشركات التأمين والوسطاء الماليين وتقوم هذه المؤسسات بإصدار أصول مالية مباشرة في شكل أسهم وسندات أو أصول غير مباشرة في شكل شهادات ادخار وشهادات استثمار لتحصل علي فائض الوحدات ذات الفائض (في صورة مدخرات) وتقوم بإعادة إقراضها للوحدات ذات العجز في صور استثمارات ويترتب علي ذلك ظهور الادخار كتسرب من تيار الدخل ، والاستثمارات كإضافة لتيار الدخل وشرط التوازن لهذا القطاع تساوي التسربات مع الإضافات (الادخار مع الاستثمار) .

4- القطاع الحكومي (Government Sector):

يقوم القطاع الحكومي بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال، وكذلك دفع مخصصات مالية للعجزة وكبار السن (أو ما يسمى بالمدفوعات التحويلية)، بالإضافة إلى شراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع الحكومي بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي (Government

Expenditure). ويحصل القطاع الحكومي على الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي عن طريق فرض الضرائب (Taxes).

5- القطاع الخارجي (Foreign Sector):

يقوم الاقتصاد المحلي ببيع بعض السلع والخدمات التي تم إنتاجها محلياً إلى دول أخرى على هيئة صادرات (Exports)، ويقوم في نفس الوقت بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى في صورة واردات (Imports).

ويوضح صافي الصادرات (X_n)، الفرق بين قيمة الصادرات (X) وقيمة الواردات (M): $X_n = X - M$

والاستيراد يمثل تسرب من تيار الدخل القومي إلي الخارج تماما مثل الادخار . (إنفاق المواطنين علي سلع أجنبية)

والصادرات تمثل إضافة إلي تيار الدخل القومي تماما مثل الاستثمار (إنفاق الأجانب علي سلع وطنية) .

ويتحقق توازن هذا القطاع عندما تتساوي الإضافات مع التسربات (الإنفاق علي الواردات مع حصيلة الصادرات)

وهو ما يعرف بتوازن الميزان التجاري للدولة حيث

صادرات = واردات ⟵ توازن في الميزان التجاري

صادرات < واردات ⟵ عجز في الميزان التجاري

صادرات > واردات ⟵ فائض في الميزان التجاري.

هذا وفيما يلي سنعرض لنموذج مبسط للتدفق الدائري لتيار الدخل ثم نقوم بتعديل الافتراضات التي يعتمد عليها إلي أن نصل إلي نموذج أكثر واقعية يعبر إلي حد كبير عن الواقع . حيث سنتعرض للنماذج التالية علي التوالي

1- نموذج مبسط لاقتصاد مغلق في حالة توازن دائم ويتكون من قطاعين (العائلي – الإنتاجي)

2- نموذج اقتصاد مغلق بدون حكومة ويتكون من ثلاثة قطاعات (العائلي – الإنتاجي – المؤسسات المالية)

3- اقتصاد مغلق به قطاع حكومي ويتكون من ثلاثة قطاعات (العائلي – الإنتاجي – المؤسسات المالية - الحكومي)

4- نموذج اقتصاد مفتوح يشمل جميع قطاعات الاقتصاد القومي (العائلي – الإنتاجي – المؤسسات المالية – الحكومي العالم الخارجي

****

<u>النموذج الأول :-</u>

- نموذج مبسط لاقتصاد مغلق في حالة توازن دائم ويتكون من قطاعين (العائلي – الإنتاجي)

ويعتمد هذا النموذج علي الافتراضات الآتية .

1- أن القطاع العائلي يقوم بأنفاق كل الدخل الذي يحصل عليه في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية (أي لا يوجد مدخرات) .

2- عدم وجود قطاع حكومي وبالتالي لا يوجد ضرائب يدفعها قطاعي العائلي و الإنتاجي و أيضا لا يوجد إنفاق حكومي علي السلع والخدمات المختلفة .

3- عدم وجود عالم خارجي حيث أنه نموذج اقتصاد مغلق وبالتالي لا توجد مبادلات تجارية مع العالم الخارجي.

4- يقوم القطاع الإنتاجي بإنتاج سلع وخدمات استهلاكية فقط أي لا ينتج سلع رأسمالية (آلات – معدات – الخ)

- وبناء علي الافتراضات الأربع السابقة يظهر الشكل التالي . لاقتصاد مغلق في حالة توازن دائم :

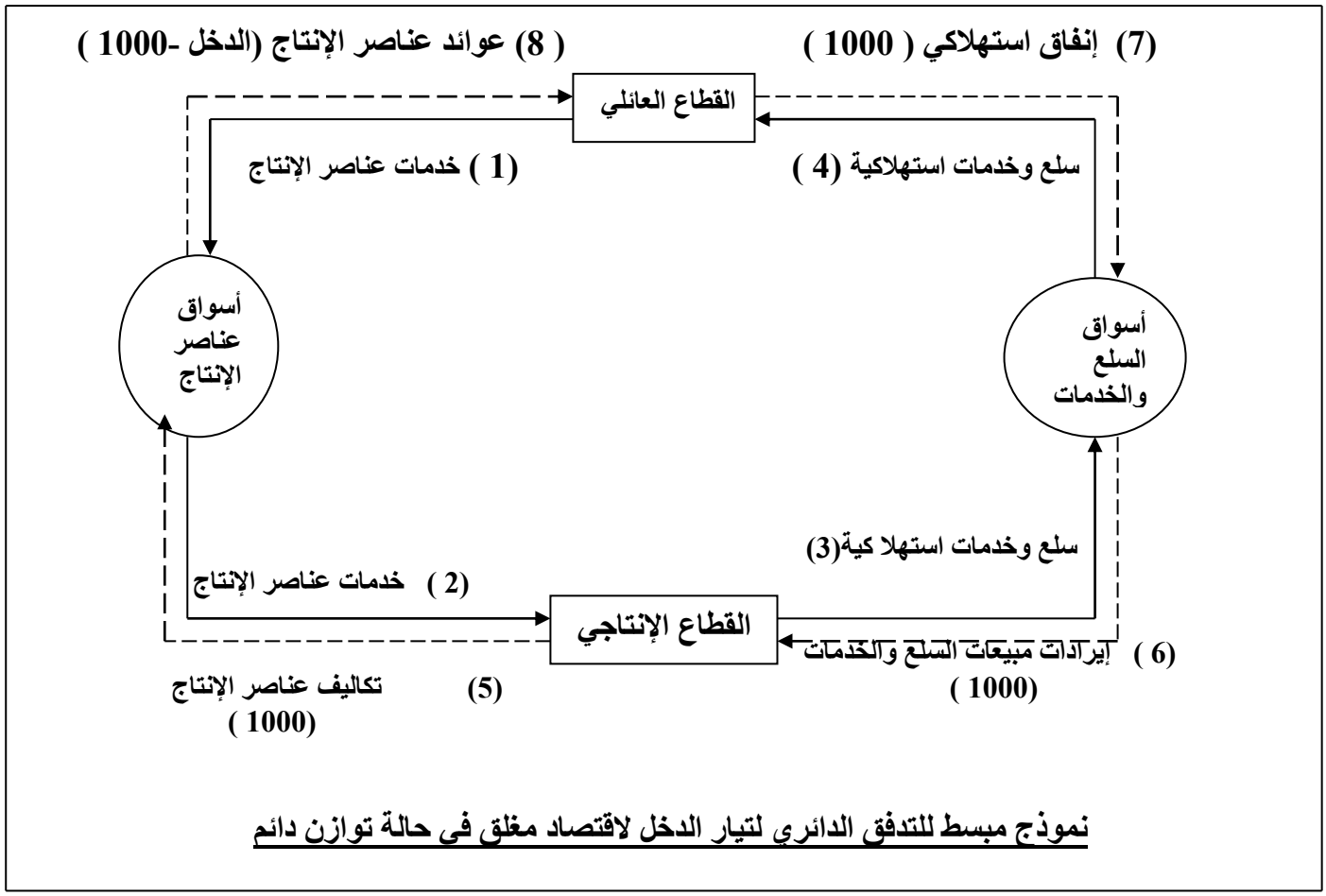

نموذج مبسط للتدفق الدائري لتيار الدخل لاقتصاد مغلق في حالة توازن دائم

ومن الشكل السابق يتضح وجود نوعين من التدفقات التي تتخذ شكلا دائريا مستمرا بين القطاع الإنتاجي والقطاع العائلي . أولهما التدفقات العينية(السلع والخدمات –خدمات عناصر الإنتاج) وتدور في خط متصل تدور عكس عقارب الساعة بداية من القطاع العائلي .
وثانيهما التدفقات النقدية(تكاليف الإنتاج – الإيرادات – الإنفاق – عوائد عناصر الإنتاج) وتدور في خط متقطع في اتجاه عقارب الساعة ويتم التعامل بين القطاعين في سوقين متمايزين سوق لعناصر الإنتاج وسوق ثاني للمنتجات النهائية من السلع والخدمات .
ونلاحظ في هذا النموذج أن التدفقات النقدية تمثل الناتج و الدخل و الإنفاق القومي = 1000 مثلا
أي أن الدخل القومي = الناتج القومي = الإنفاق الاستهلاكي

النموذج الثاني :-

نموذج اقتصاد مغلق بدون حكومة ويتكون من ثلاثة قطاعات (العائلي – الإنتاجي – المؤسسات المالية)
وهذا النموذج أكثر واقعية من النموذج الأول نظرا لإسقاط الافتراض الأول حيث يقوم القطاع العائلي بإنفاق جزء من دخله لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية والجزء الباقي من دخله يقوم بادخاره فيتم توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار
ويعتمد هذا النموذج الثاني علي الافتراضات الآتية .

1- أن القطاع العائلي يقوم بأنفاق جزء من الدخل الذي يحصل عليه في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية ويقوم بادخار الجزء المتبقي الذي لم ينفقه .

2- لا يوجد قطاع حكومي 3- وجود اقتصاد مغلق

4- يقوم القطاع الإنتاجي بإنتاج نوعين من السلع ، سلع وخدمات استهلا كية وسلع رأسمالية .

- وبناء علي الافتراضات الأربع السابقة يظهر الشكل التالي . لاقتصاد مغلق بدون حكومة

علما بأننا في هذا النموذج وباقي النماذج الآتية سنركز علي التيار النقدي فقط وذلك بعد تفهمنا للتيار العيني في النموذج الأول .

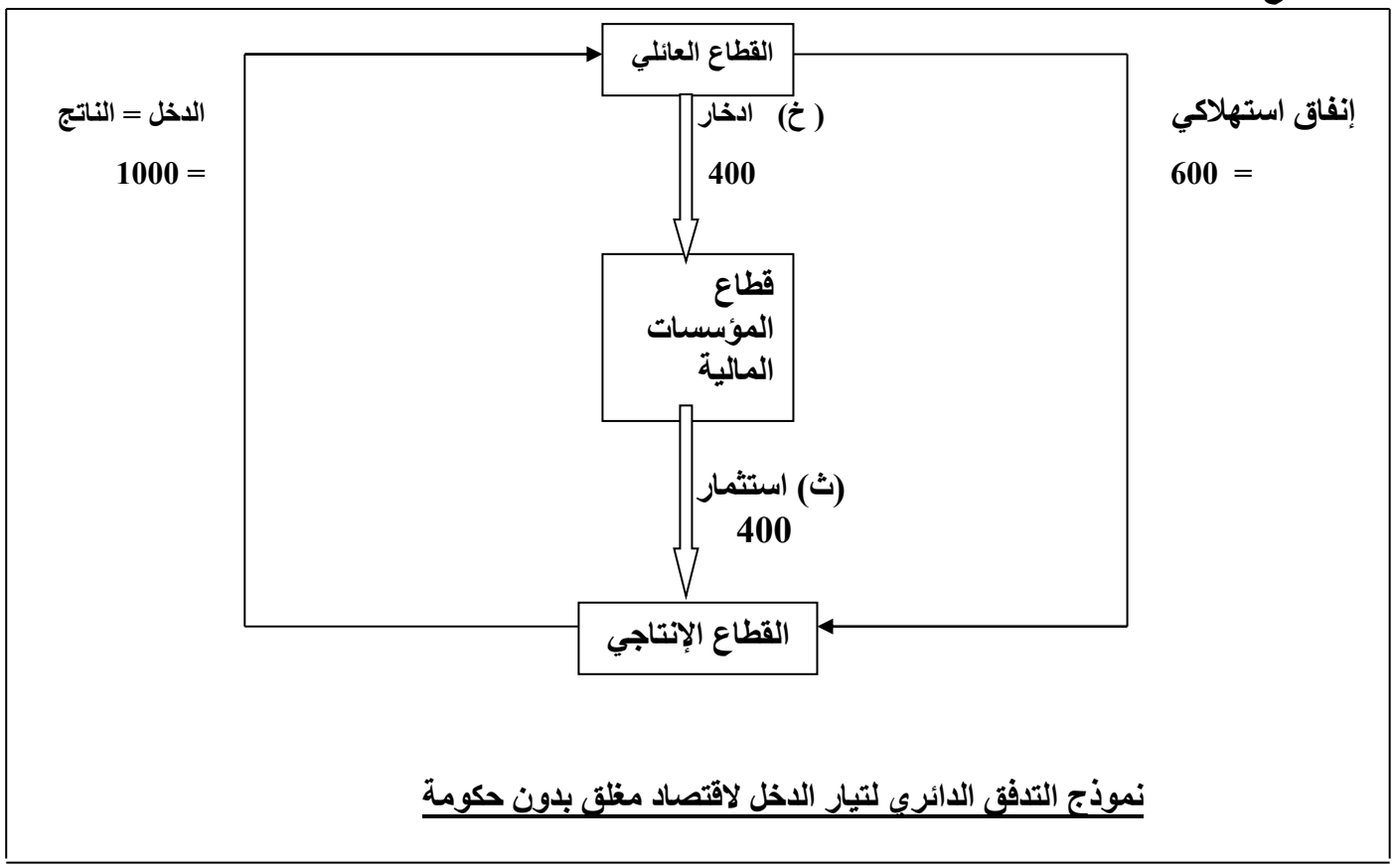

نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل لاقتصاد مغلق بدون حكومة

من الشكل السابق :

***- يحصل القطاع العائلي علي دخل قدره 1000 جنيه ويقرر إنفاق 600 جنيه علي شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وادخار الجزء المتبقي من الدخل ومقداره 400 جنيه وتكون معادلة التصرف في الدخل كما يلي**

الدخل القومي = الإنفاق الاستهلاكي + الادخار
1000 = 600 + 400

***- ومن ناحية أخري : قام القطاع الإنتاجي بإنتاج ما قيمته 1000 من السلع والخدمات والتي تتكون من**

1- السلع والخدمات الاستهلاكية قيمتها = 600 جنيه 2- سلع إنتاجية (رأسمالية) قيمتها 400 جنيه وتكون معادلة تكوين الإنتاج القومي كما يلي .

الإنتاج القومي = سلع استهلاكية (س) + سلع إنتاجية (ث)
1000 = 600 + 400

***- ومن ناحية ثالثة : يتكون النفاق القومي علي النحو التالي**
الإنفاق علي السلع والخدمات الاستهلاكية = 600 جنيه
الإنفاق علي السلع الإنتاجية (رأسمالية) = 400 جنيه
وتكون معادلة الإنفاق القومي كما يلي .

الإنفاق القومي = الإنفاق الاستهلاكي (س) + الإنفاق الاستثماري (ث)
10000 = 600 + 400

وحتي يتحقق التوازن في الدخل القومي لابد تتحقق المعادلة 1 ، 2 ، 3 ومنها

الدخل القومي = الإنتاج القومي = الإنفاق القومي ومنهم

س + خ = س + ث

ومن المعادلة الأخيرة يتضح أن شرط التوازن في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة هو تساوي الادخار كتسرب من تيار الدخل مع الإنفاق الاستثماري كإضافة إلي تيار الدخل كما يتضح من المعادلة التالية .

التسربات = الإضافات
الادخار = الاستثمار
400 = 400

(4)

<u>النموذج الثالث للتدفق الدائري لتيار الدخل :-</u>

- اقتصاد مغلق به قطاع حكومي ويتكون من ثلاثة قطاعات (العائلي – الإنتاجي – المؤسسات المالية - الحكومي)

- وهذا النموذج أكثر واقعية من النموذجين الأول والثاني حيث يتم فيه الافتراض الثاني من افتراضات النموذج الأول لأنه في الواقع لابد وأن يتضمن الاقتصاد القومي القطاع الحكومي كقطاع يؤثر في مستوي النشاط الاقتصادي ويتأثر به ويعتمد هذا النموذج الثالث علي الافتراضات الآتية .

1- أن القطاع العائلي يقوم بأنفاق جزء من الدخل الذي يحصل عليه في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وجزء علي الادخار وجزء علي الضرائب .

2- وجود القطاع الحكومي كقطاع منتج ومستهلك يستلزم فرض ضرائب علي كل من القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي للحصول علي الإيرادات العامة التي تسهم في تمويل الإنفاق الحكومي علي السلع والخدمات المختلفة

3- وجود اقتصاد مغلق .

- وبناء علي الافتراضات السابقة يظهر الشكل التالي . لاقتصاد مغلق به حكومة .

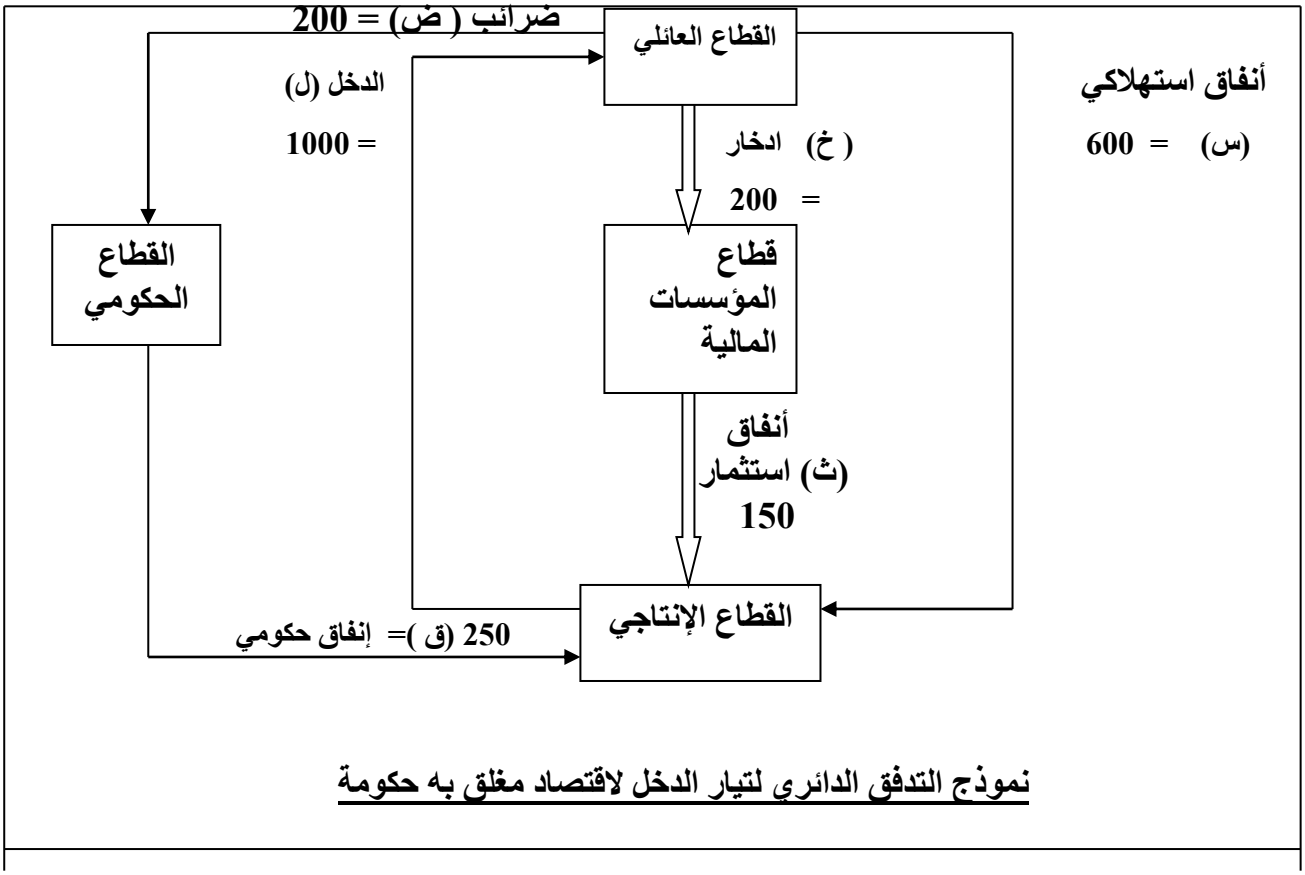

نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل لاقتصاد مغلق به حكومة

من الشكل السابق :

*- يحصل القطاع العائلي علي دخل قدره 1000 جنيه ويقرر إنفاق 600 جنيه علي شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وادخار الجزء الذي تم ادخاره من الدخل ومقداره 200 جنيه وأخذت الحكومة من القطاع العائلي ضرائب قدرها 200 جنيه وتكون معادلة التصرف في الدخل كما يلي

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار + الضرائب
1000 = 600 + 200 + 200

*- ومن ناحية أخري : قام القطاع الإنتاجي بإنتاج ما قيمته 1000 من السلع والخدمات والتي تتكون من

1- السلع والخدمات الاستهلاكية قيمتها = 600 جنيه
2- سلع إنتاجية (رأسمالية) قيمتها = 150 جنيه
3- سلع وخدمات حكومية قيمتها = 250 جنيه

وتكون معادلة تكوين الإنتاج القومي كما يلي .

الإنتاج القومي = سلع استهلاكية (س) + سلع إنتاجية (ث) + سلع وخدمات حكومية (ق)
1000 = 600 + 200 + 200

*- ومن ناحية ثالثة : يتكون الإنفاق القومي علي النحو التالي

الإنفاق علي السلع والخدمات الاستهلاكية = 600 جنيه
الإنفاق الاستثماري علي السلع الإنتاجية (رأسمالية) = 150 جنيه
الإنفاق الحكومي والذي بلغ = 250 جنيه

باحث أقتصادي / أيمن غازي – 01001754009 --- aymnghazee@gmail.com

وتكون معادلة الإنفاق القومي كما يلي .

الإنفاق القومي = الإنفاق الاستهلاكي (س) + الإنفاق الاستثماري (ث) + الإنفاق الحكومي (ق)
1000 = 600 + 150 + 250

وحتي يتحقق التوازن في الدخل القومي لابد تتحقق المعادلة 6 ، 7 ، 8 ومنها

الدخل القومي = الإنتاج القومي = الإنفاق القومي ومنهم

س + خ + ض = س + ث + ق

ومن المعادلة الأخيرة يتضح أن شرط التوازن في حالة اقتصاد مغلق به حكومة هو تساوي الادخار والضرائب كتسرب من تيار الدخل مع الإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي كإضافة إلي تيار الدخل كما يتضح من المعادلة التالية . بحذف الاستهلاك من الطرفين

التسربات = الإضافات الادخار + الضرائب = الاستثمار + الإنفاق الحكومي خ + ض = ث + ق 200 + 200 = 150 + 250	(9)

أيضا ليس من الضروري أن يتساوي الادخار مع الاستثمار فمن سلوك المؤسسات المالية نجد أنه حصل علي مدخرات قدرها 200 جنيه وقدم استثمارات قدرها 150 جنيه أي لديه فائض قدره 50 جنيه ورغم ذلك تحقق التوازن لأنه يوجد عجز في الميزانية قد 50 جنيه كما يتضح من سلوك القطاع الحكومي الذي حصل علي ضرائب قدرها 200 وقام بإنفاق حكومي قدره 250 جنيه .

أما في حالة وجود عجز لدي قطاع المؤسسات المالية (الاستثمار أكبر من الادخار) يوجد فائض في ميزانية الحكومة أما في حالة توازن قطاع المؤسسات المالية (الاستثمار = الادخار) يتحقق توازن بقطاع الحكومة أي (الضرائب تتساوي مع إنفاق الحكومة) فيتحقق توازن الحكومة .

النموذج الرابع للتدفق الدائري لتيار الدخل :-

- نموذج اقتصاد مفتوح يشمل جميع قطاعات الاقتصاد القومي (العائلي – الإنتاجي – المؤسسات المالية – الحكومي - العالم الخارجي)

يعد هذا النموذج أكثر النماذج تعبيرا عن الواقع حيث يتم إسقاط الافتراض الثالث من افتراضات النموذج الأول لأنه في الواقع لابد وأن يتعامل الاقتصاد القومي مع العالم الخارجي لأنه من الصعب تصور اقتصاد مغلق لا يتعامل مع غيره من الدول المحيطة به ويلاحظ أنه حتى في أقل المجتمعات انفتاحا علي العالم الخارجي عادة مايو جد قدر من التبادل السلعي مع العالم الخارجي متمثلا في صادرات سلعية نرمز لها بالرمز (ص) وواردات سلعية نرمز لها بالرمز (و) . ويعتمد هذا النموذج الرابع علي الافتراضات الآتية .

1- أن القطاع العائلي ينفق جزء من دخله علي الاستهلاك ويدخر جزء ويدفع جزء في صورة ضرائب . أما الجزء الرابع فيستخدم في الاستيراد من الخارج من خلال القطاع الخارجي .

2- وجود قطاع حكومي .

3- وجود قطاع للتجارة الخارجية .

- وبناء علي الافتراضات السابقة يظهر الشكل التالي . لاقتصاد مغلق به حكومة .

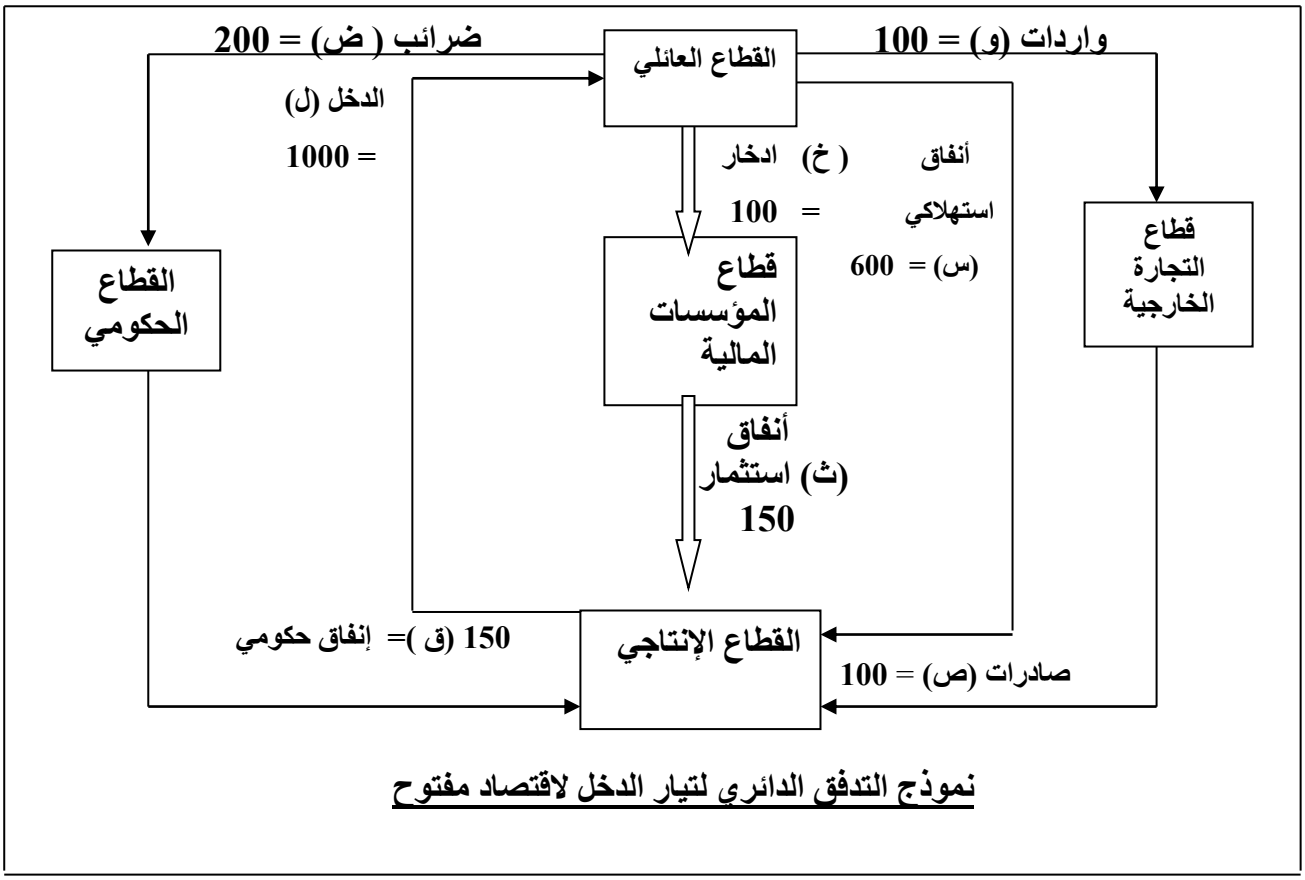

نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل لاقتصاد مفتوح

من الشكل السابق :

*- يحصل القطاع العائلي علي دخل قدره 1000 جنيه ويقرر إنفاق 600 جنيه علي شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وادخار الجزء الذي تم ادخاره من الدخل ومقداره 100 جنيه وأخذت الحكومة من القطاع العائلي ضرائب قدرها 200 جنيه وقام بإنفاق 100 علي الاستيراد (الواردات)

وتكون معادلة التصرف في الدخل كما يلي

الدخل القومي = الاستهلاك (س) + الادخار (خ) + الضرائب (ض) + الواردات (و)
1000 = 600 + 100 + 200 + 100

*- ومن ناحية أخري : قام القطاع الإنتاجي بإنتاج ما قيمته 1000 من السلع والخدمات والتي تتكون من

1- السلع والخدمات الاستهلاكية قيمتها = 600 جنيه

2- سلع إنتاجية (رأسمالية) قيمتها = 150 جنيه

3- سلع وخدمات حكومية قيمتها = 150 جنيه

4- - سلع وخدمات تم تصديرها للخارج قيمتها = 100 جنيه

وتكون معادلة تكوين الإنتاج القومي كما يلي .

الإنتاج القومي = سلع استهلاكية (س) + سلع إنتاجية (ث) + سلع وخدمات حكومية (ق) + سلع مصدرة(ص)
1000 = 600 + 150 + 150 + 100

***- ومن ناحية ثالثة : يتكون الإنفاق القومي علي النحو التالي**
الإنفاق علي السلع والخدمات الاستهلاكية = 600 جنيه
الإنفاق الاستثماري علي السلع الإنتاجية (رأسمالية) = 150 جنيه
الإنفاق الحكومي والذي بلغ = 150 جنيه .
الإنفاق الأجنبي علي الواردات = 100 جنيه .
وتكون معادلة الإنفاق القومي كما يلي .

الإنفاق القومي = الإنفاق الاستهلاكي (س) + الإنفاق الاستثماري(ث)+ الإنفاق الحكومي(ق)+الإنفاق الأجنبي(و)
1000 = 600 + 150 + 150 + 100

وحتي يتحقق التوازن في الدخل القومي لابد تتحقق المعادلة 6 ، 7 ، 8 ومنها

الدخل القومي = الإنتاج القومي = الإنفاق القومي ومنهم

س + خ + ض+و = س + ث + ق +ص

ومن المعادلة الأخيرة يتضح أن شرط التوازن في حالة اقتصاد مفتوح هو تساوي الادخار والضرائب والواردات كتسرب من تيار الدخل مع الإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وحصيلة الصادرات كإضافة إلي تيار الدخل كما يتضح من المعادلة التالية . بحذف الاستهلاك من الطرفين

التسربات = الإضافات
الادخار + الضرائب + الواردات = الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات
خ + ض + و = ث + ق + ص
100+ 150 + 150 = 100 + 200 + 100

ومن المعادلة الأخيرة يتضح أنه ليس من الضروري أن يتساوي الادخار مع الاستثمار أو تتساوي الضرائب مع الإنفاق الحكومي ، أوتتساوي الصادرات مع الواردات حتى يتحقق توازن الدخل في اقتصاد مفتوح ولكن المهم هو تساوي إجمالي التسربات مع إجمالي الإضافات .

انتهى الفصل

الفصل الثالث
الطلب علي الاستهلاك والاستثمار

مقدمة:-

من خلال دراستنا للفصول السابقة اتضح لنا أن الطلب الكلي في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة يعبر عن اجمالي الطلب علي السلع والخدمات المختلفة خلال هذه الفترة ويتكون من أربعة عناصر أساسية وهي:-

1- الطلب علي السلع الستهلاكية (س) 2- الطلب علي السلع الرأسمالية (ث)

3- الطلب الحكومي علي السلع والخدمات المختلفة (ق) 4- صافي الطلب الأجنبي علي السلع المحلية (ص- و)

ويتحدد كل عنصر من عناصر الطلب الكلي بمجموعة من العوامل التي تؤثر فيه وتعمل علي تغيره من فترة زمنية لأخري. وخلال هذا الفصل سنركز علي العوامل المحددة للطلب علي الاستهلاك والطلب علي الاستثمار باعتبارها أهم مكونات الطلب الكلي .

أولا :- محددات الاستهلاك .

وفقا للنظرية الكنزية (جون مينارد كينز --- فترة الكساد الكبير – ثلاثينات القرن العشرين) .

- يتحدد الاستهلاك الكلي في المجتمع بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها الي ما يلي .

أ- عوامل موضوعية :- مثل (الدخل المتاح -- هيكل توزيع الدخل في المجتمع – حجم الثروة)

ب – عوامل شخصية :- مثل (الكرم -- الحرص – الرغبة في حب الظهور)

- * - ويقرر كينز أن الدخل يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك في المجتمع حيث توجد علاقة طردية بين الانفاق الاستهلاكي والدخل ويعتبر الادخار هو الصورة المكملة لدالة الاستهلاك حيث.

الدخل (د) = الاستهلاك + الادخار ل = س + خ أي أن أي زيادة في الدخل من الفترض أن يتبعها زيادة في الاستهلاك (س) والادخار (خ) .

ثانيا :- التعريفات والعلاقات الهامة المتعلقة بالاستهلاك والادخار .

1- الميل الحدى للاستهلاك (م ح س) :- يعبرعن التغير في الاستهلاك كنتيجة لتغير معين في الدخل . حيث

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك (م ح س)} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}} = \text{(م ح س)} = \frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ ل}}$$

ويفترض دائما في الحالات العادية أن الميل الحدي للاستهلاك يكون أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح بمعني أخر (أي زيادة في الخل يصاحبها زيادة أقل منها في الاستهلاك) .

2- الميل الحدي للادخار (م ح خ) :- يعبرعن التغير في الادخار كنتيجة لتغير معين في الدخل . حيث

$$\text{الميل الحدي للادخار (م ح خ)} = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}} = \text{(م ح خ)} = \frac{\Delta \text{ خ}}{\Delta \text{ ل}}$$

ويفترض دائما في الحالات العادية أن الميل الحدي للادخار يكون أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح بمعني أخر (أي زيادة في الخل يصاحبها زيادة أقل منها في الادخار) .

*- وبصفة عامة لابد أن يكون :

الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = الواحد الصحيح

م ح س + م ح خ = 1

ويرجع ذلك الي أن اي ذيادة في الدخل توزع بين الاستهلاك والادخار .
فاذا زاد الدخل بمقدار 100 مليون جنيه - يكون .

$$\text{م ح س} = \frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ ل}} = \frac{70}{100} = 0.7$$

$$\text{م ح خ} = \frac{\Delta \text{ خ}}{\Delta \text{ ل}} = \frac{30}{100} = 0.3$$

مجموع = م ح س + م ح خ = 0.7 + 0.3 = 1

3- الميل المتوسط للاستهلاك :- يعبر عن نسبة الانفاق الاستهلاكي من الدخل

أي أن الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) = $\frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل المتاح}}$ = (م م س) = $\frac{\text{س}}{\text{ل}}$

ويفترض دائما في الحالات العادية أن الميل المتوسط للاستهلاك يكون أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح

- الميل المتوسط للادخار :- يعبر عن نسبة ما يتم ادخاره من الدخل .

أي أن الميل المتوسط للادخار (م م خ) = $\frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل المتاح}}$ = (م م خ) = $\frac{\text{خ}}{\text{ل}}$

ويفترض دائما في الحالات العادية أن الميل المتوسط للادخار يكون أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح

*- وبصفة عامة لابد أن يكون :

الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للادخار = الواحد الصحيح

م م س + م م خ = 1

ويرجع ذلك الي أن اي ذيادة في الدخل توزع بين الاستهلاك والادخار .
فاذا كان مستوي الدخل = 1000 مليون جنيه ويتم توجيه 800 مليون للاستهلاك و 200 مليون للادخار- يكون

$$\text{م ح س} = \frac{\text{س}}{\text{ل}} = \frac{800}{1000} = 0.8$$

$$\text{م م خ} = \frac{\text{خ}}{\text{ل}} = \frac{200}{1000} = 0.2$$

مجموع = م م س + م م خ = 0.8 + 0.3 = 1

ثالثا : ـ الشكل الرياضي لدالة الاستهلاك الكينزية قصيرة الاجل .

*ـ تأخذ دالة الاستهلاك في الفترة القصيرة الصيغة الرياضية التالية .

س = أ + ب ل حيث

س : تعبر عن مستوي الانفاق الاستهلاكي ككل

أ : تعبر عن مستوي انفاق الفرد عندما دخله يكون صفر (استهلاك حد الكفاف) ويتحدد بعوامل أخري .

ب : تعبر عن الميل الحدي للاستهلاك ويفترض عادة أنه قيمة ثابتة أقل من الواحد وأكبر من الصفر ويمثل ميل دالة الاستهلاك بالنسبة للدخل .

ل : تعبر عن الدخل .

فاذا كانت دالة الاستهلاك علي الشكل التالي : س = 50 + 0.8 ل فهذا يعني أن

ـ الحد الادني للاستهلاك اذا انخفض الدخل الي صفر أ = 50
ـ أن كل زيادة في الدخل بمقدار (1) يصاحبها دائما زيادة في الاستهلاك بمقدار (0.8) حيث الميل الحدي للاستهلاك = 0.8

رابعا : ـ التصوير البياني لدالة الاستهلاك .

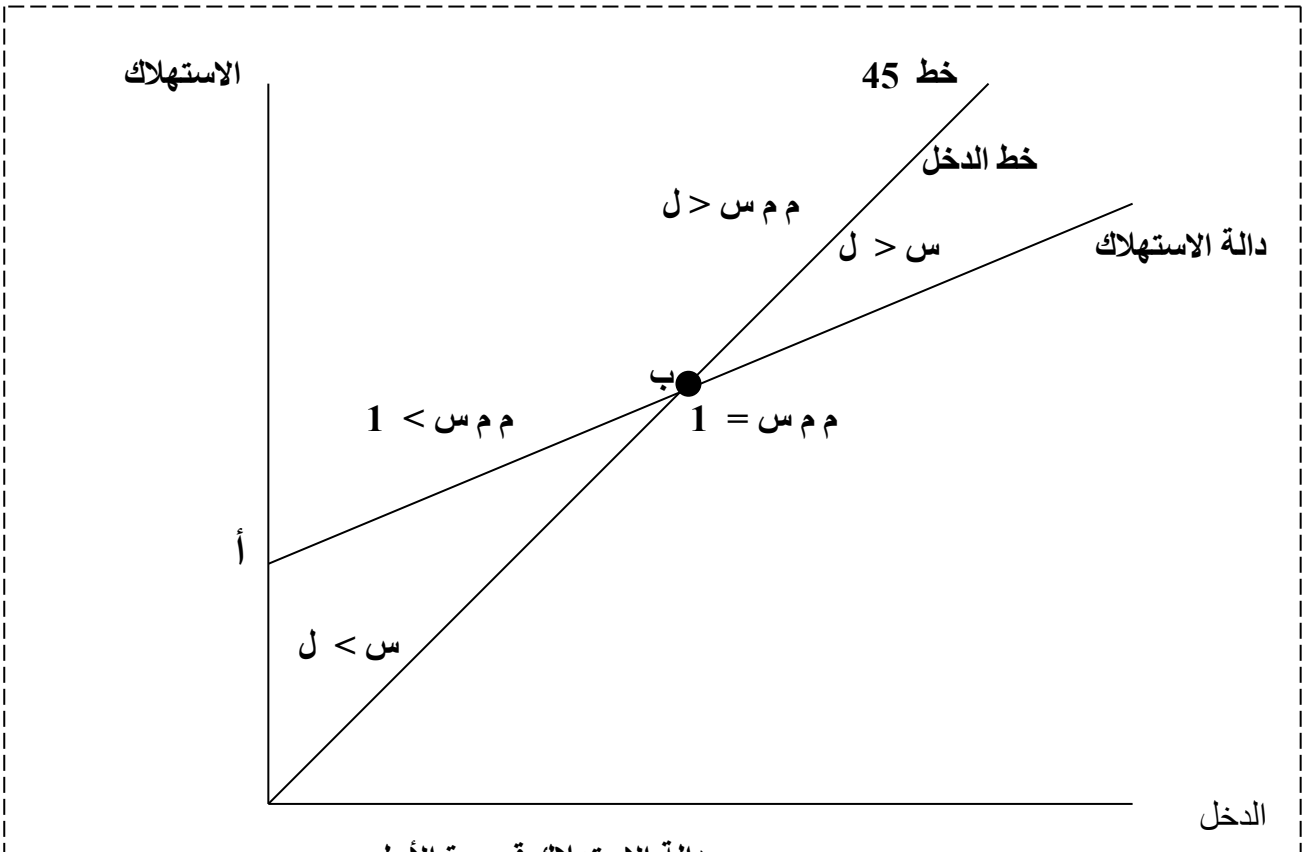

دالة الاستهلاك قصيرة الأجل

باحث أقتصادي / أيمن غازي – 01001754009 --- aymnghazee@gmail.com

ويتضح من الشكل السابق ما يلي :

1- تبدأ دالة الاستهلاك من مقدار موجب علي المحور الرأسي = أ ويعني ذلك أنه عند الدخل = صفر لابد من وجود استهلاك موجب في الفترة القصيرة ويمكن تمويل هذا القدر عن طريق السحب من المدخرات .

2- ميل دالة الاستهلاك = م ح س قيمة ثابتة دائما أقل من الصفر وأكبر من الواحد لذلك تم رسم الدالة في صورة خطية (لثبات الميل) .

3- تم رسم خط 45 وهو خط استرشادي ليوضح علاقة الاستهلاك بالدخل . وعند أي نقطة علي هذا الخط س = ل

4- الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص دائما مع زيادة الدخل فمن الرسم السابق نلاحظ

أ- المسافة من أ ← ب تقع دالة الاستهلاك فوق خط (45)ويعني ذلك أن الاستهلاك يكون أكبر من الدخل أي أن م م س يكون أكبر من الواحد .

ب- عند النقطة (ب) تتقاطع دالة الاستهلاك مع خط (45) ويعني ذلك أن الاستهلاك = الدخل أي أن م م س = 1

ج- في المسافة بعد النقطة (ب) تقع تقع دالة الاستهلاك تحت خط (45)ويعني ذلك أن الاستهلاك يكون أقل من الدخل أي أن م م س يكون أقل من الواحد .

خامسا :- الشكل الرياضي لدالة الادخار .

***- تأخذ دالة الادخار في الفترة القصيرة الصيغة الرياضية التالية .**

$$خ = -أ + (1 - ب) ل \qquad \text{حيث}$$

خ : مقدار ما يدخره الفرد

- أ : تعبر عن الادخار السالب (أو مقدار السحب من المدخرات) عند الدخل يساوي صفر وهو يعادل الاستهلاك الموجب عند الدخل يساوي صفر .

(1 – ب) : تعبر عن الميل الحدي للادخار وهو قيمة موجبة أكبر من الصفر وأقل من الواحد وتعتبر دالة الادخار صورة مكملة لدالة الاستهلاك .

ل : تعبر عن الدخل .

فإذا كانت دالة الاستهلاك علي الشكل التالي : س = 50 + 0.8 ل فهذا يعني أن أن دالة الادخار المقابلة لها تكون :

خ = - 50 + (1- 0.8) ل .: خ = - 50 + 0.2 ل

- ويعني ذلك أ ن الادخار السالب - أ = (- 50) إذا انخفض الخل إلي صفر وأن الميل الحدي للادخار = 0.2
- أن كل زيادة في الدخل بمقدار (1) يصاحبها دائما زيادة في الاستهلاك بمقدار (0.8) حيث الميل الحدي للاستهلاك = 0.8

سادسا :- التصوير البياني لدالة الادخار :-

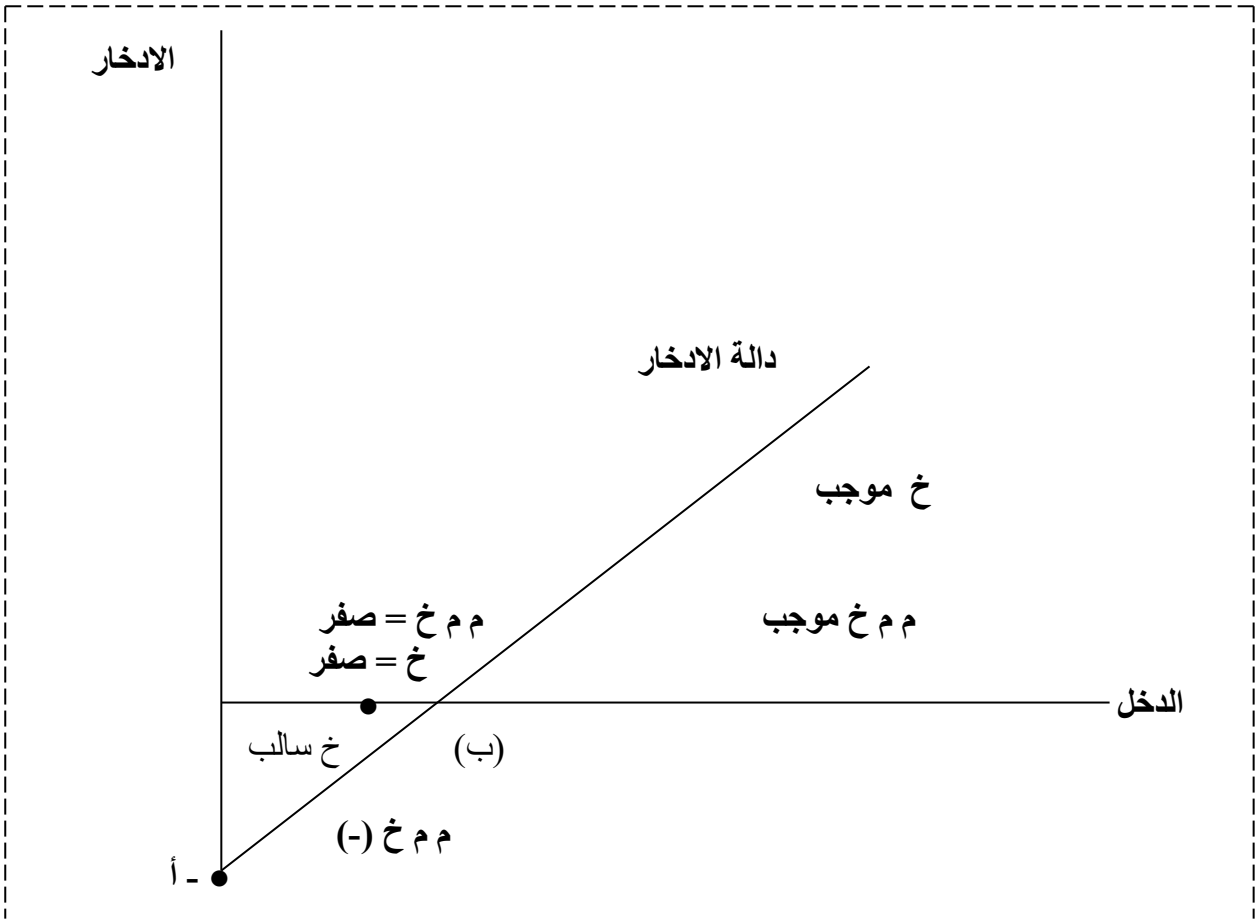

دالة الادخار في الأجل القصير

ويتضح من الشكل السابق ما يلي :-

1- دالة الادخار تبدأ من مقدار سالب (- أ) يعادل الاستهلاك الموجب إذا انخفض الدخل إلي الصفر .

2- ثبات الميل الحدي للادخار ولذلك رسمت الدالة في صورة خطية تزيد مع زيادة الدخل بميل أقل من الواحد وأكبر من الصفر

3- يزيد الميل المتوسط للادخار مع زيادة الدخل . حيث

أ - ففي المسافة من (أ ← ب) تقع دالة الادخار في الجزء السالب ويعني ذلك أن (م م خ) يكون سالب

ب- عند النقطة ب تتقاطع دالة الادخار مع المحور الأفقي ويكون خ = صفر أي أن (م م خ) = صفر

ج- بعد النقطة ب تقع دالة الادخار في الجزء الموجب مما يعني وجود ادخار موجب ويكون م م خ مقدار موجب .

د- توجد علاقة طردية بين الادخار والدخل حيث يزيد الادخار مع زيادة الدخل دائما .

هـ – الميل الحدي للادخار يكون دائما مقدار ثابت أقل من الواحد وأكبر من الصفر

و- الميل المتوسط للادخار يتزايد دائما مع زيادة الدخل .

*** - العلاقة بين دالتي الاستهلاك والادخار :-

*- يمكن الجمع بين دالتي الاستهلاك والادخار وتوضيح العلاقة بينهما من خلال الشكل التالي .

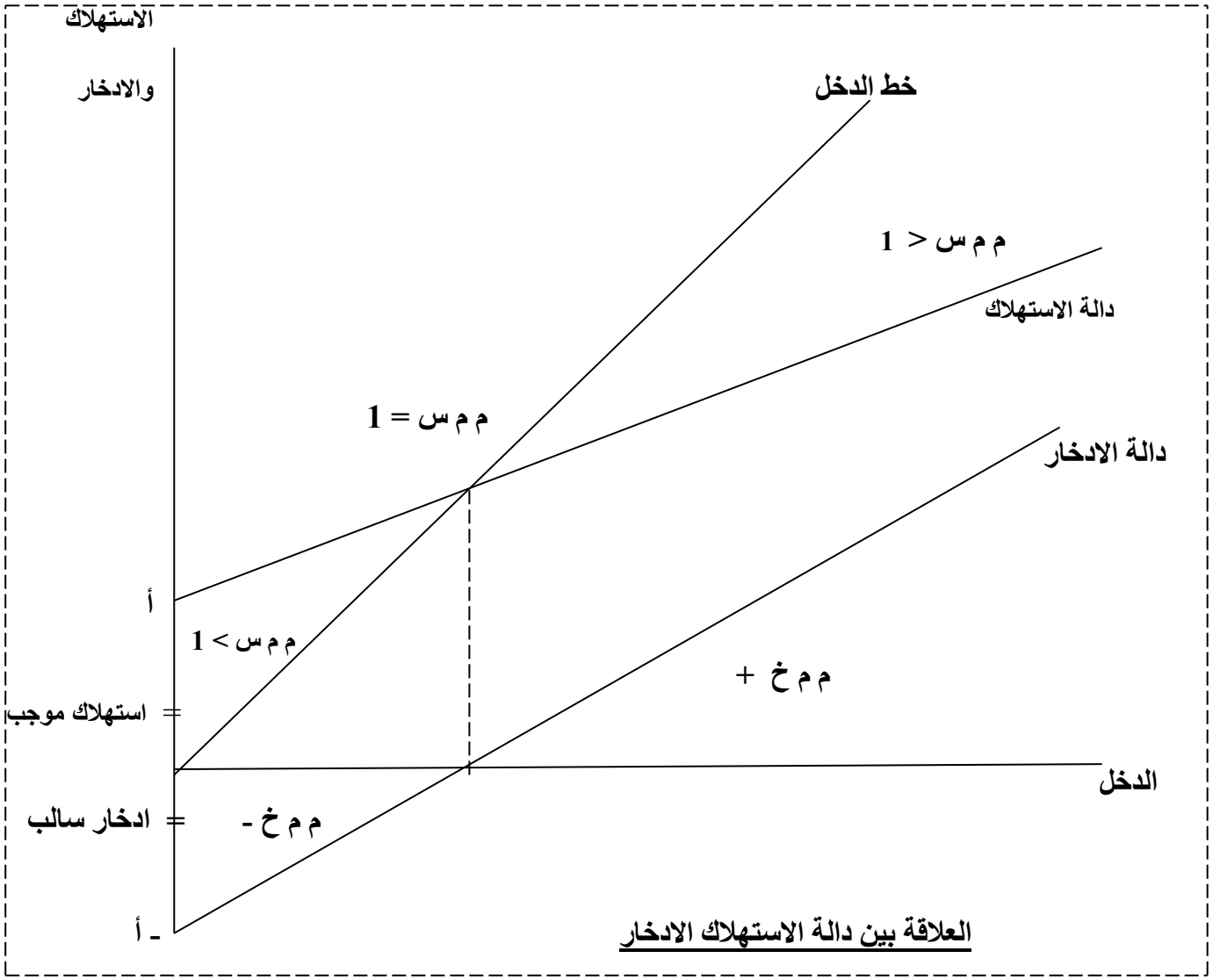

ومن الشكل السابق ما يلي :

1- تتقاطع دالتي الاستهلاك والادخار مع المحور الرأسي عند (أ) ، (- أ) ويعني ذلك أنه عند الدخل = صفر

الاستهلاك الموجب = الادخار السالب

2- مجموع كل من م م س + م م خ = 1 دائما فإذا كان م م س < 1 أي الاستهلاك أكبر من الدخل يكون م م خ

سالب أي الادخار سالب. أما إذا كان م م س = 1 أي الاستهلاك يعادل الحل يكون م م خ = صفر . أما إذا كان

م م س < 1 أي الاستهلاك أقل من الدخل يكون م م خ موجب .

الطلب علي الاستثمار

أولا:- تصنيفات الاستثمار:

1- الاستثمار في رأس المال الثابت :- مثل المعدات والآلات 2- الاستثمار في الإنشاءات.

3- الاستثمار في المخزون :- حيث زيادة رصيد المخزون من فترة زمنية لآخري يعتبر أحد أنواع الاستثمار .

ثانيا :- محددات الاستثمار:

الدافع الأساسي للقيام بالاستثمار هو الربح ويتحقق الربح اذا كان العائد المتوقع يفوق تكلفة الاستثمار ...

وهذا يعني أنه هناك ثلاث محددات للاستثمار وهي كما يلي

1- العائد المتوقع :- وهو يرتبط بعلاقة طردية مع مستو النشاط الاقتصادي ومستو الاستثمار .

2- تكاليف الاستثمار :- وأهمها سعر الفائدة والضرائب علي الاستثمار وترتبط تلك التكاليف بعلاقة عكسية مع الاستثمار كلما كانت مرتفعة انخفض مستوي الاستثمار والعكس صحيح .

3- التوقعات :- بمعني توقعات المستثمر لمستوي النشاط الاقتصادي فاذا كانت توقعاته متفائلة يؤدي ذلك الي زيادة الاستثمار واذا كانت متشائمة أدي ذلك الي انخفاض الاستثمار .

ثالثا :- منحني الطلب علي الاستثمار :-

يوضح منحني الطلب علي الاستثمار العلاقة العكسية بين بين مستوي الاستثمار وسعر الفائدة كما يلي.

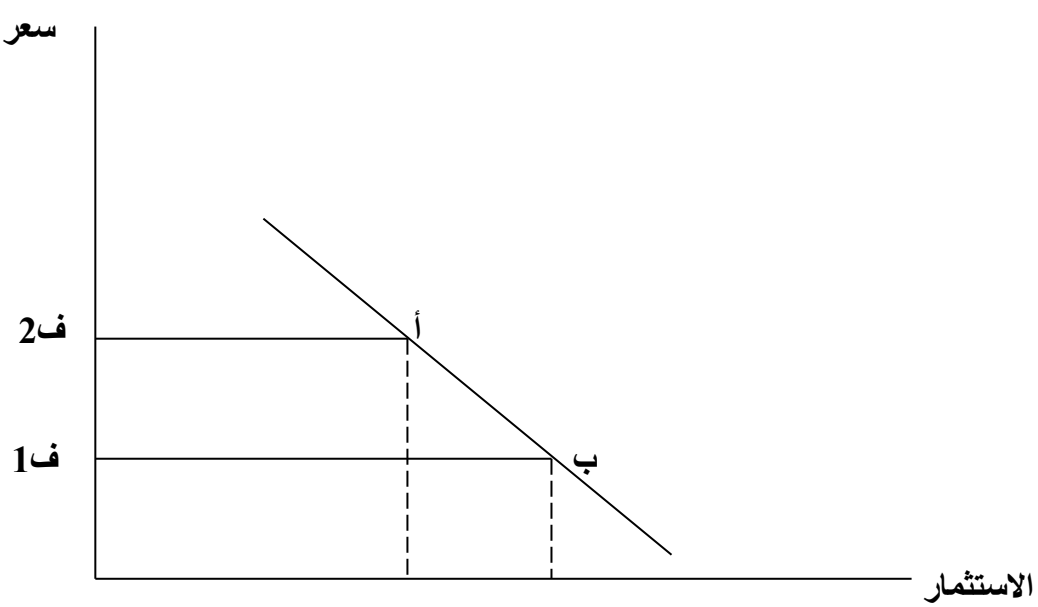

منحني الطلب علي الاستثمار

من الشكل السابق .

ارتفاع سعر الفائدة من ف1 الي ف2 ← يؤدي ← ارتفاع تكلفة الاستثمار ← يؤدي ← انخفاض العائد المتوقع ←

← يؤدي ← انخفاض الكمية المطلوبة من الاستثمار

انخفاض سعر الفائد ة من ف2 الي ف1 ← يؤدي ← انخفاض تكلفة الاستثمار ← يؤدي ← ارتفاع العائد المتوقع ←

← يؤدي

ارتفاع الكمية المطلوبة من الاستثمار

رابعا:- انتقال منحنى الطلب على الاستثمار :

أولا: ينتقل منحني الطلب الي جهة اليمين (زياة الاستثمار) اذا حدث تغير في أحد العوامل المؤثرة علي الاستثمار مع ثبات سعر الفائدة . وتلك اعوامل هي

1- زيادة الناتج الكلي في المجتمع .
2- - زيادة الدخل الكلي في المجتمع .
3- التوقعات المتفائلة (التوقع بزيادة مستوي النشاط الاقتصادي).
4- انخفاض الضرائب .

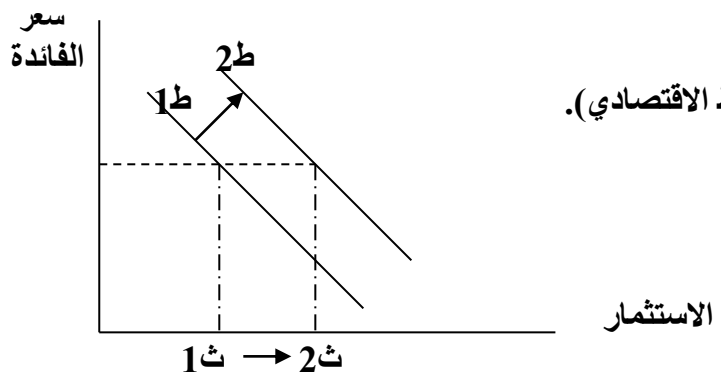

ثانيا : - ينتقل منحني الطلب الي اليسار اذا :

1-انخفاض الناتج الكلي في المجتمع .
2- -انخفاض الدخل الكلي في المجتمع .
3- التوقعات المتشائمة (التوقع بانخفاض مستوي النشاط الاقتصادي).
4-ارتفاع الضرائب .

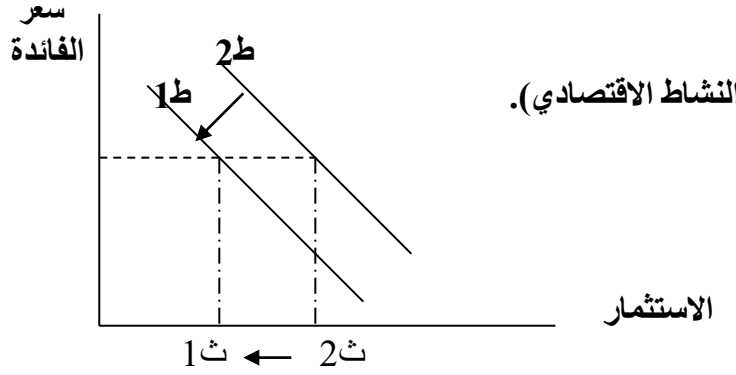

خامسا :- الاستثمار التلقائي :

ويتضح مما سبق أن الاستثمار يتعلق بعوامل النشاط الاقتصادي السياسات الاقتصادي للدولة ولذلك فان نسب الاستثمار الي اجمالي الناتج القومي تتعرض للتقلب الشديد من فترة زمنية لأخري لتغير السياسات الاقتصادية . ولذلك ولأغراض تبسيط التحليل سوف نفترض في الفصول التالي عند تحليل توازن الدخل القومي أن الاستثمار متغير خارجي .. أي يتحدد بعوامل أخري غير مستوي الدخل والناتج القومي . وهو مايطلق عليه الاستثمار التلقائي. حيث معادلته هي ث = ث– وتتخذ دالته شكل خط مستقيم موازي للمحور الافقي علي النحو التالي .

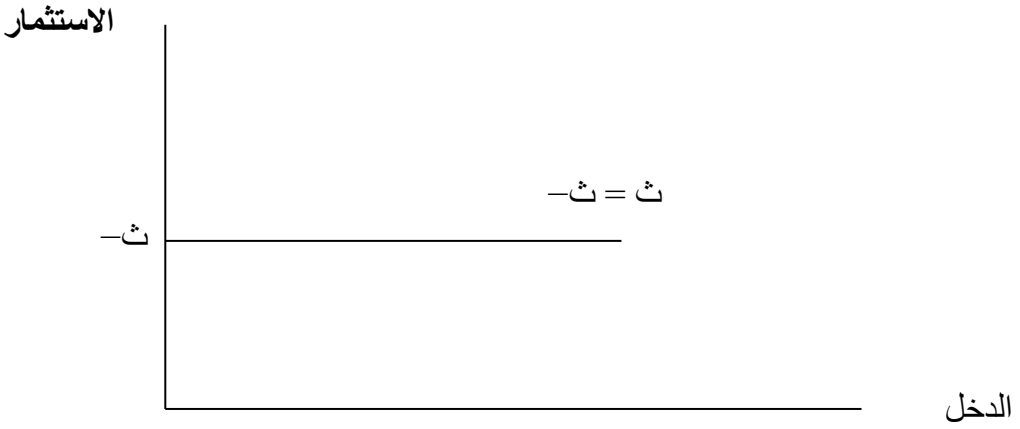

دالة الاستثمار التلقائي

انتهى الفصل

الفصل الرابع
تحديد توازن الدخل القومي في اقتصاد مغلق (نموذج الاقتصاد المبسط)

***- يقوم التحليل الكنزي لتوازن الدخل القومي علي مجموعة من الافتراضات المبسطة هي كما يلي .**

1- المستوي العام للأسعار طالما لم يصل الاقتصاد إلي وضع التوظف الكامل .

2- ثبات العرض الكلي لعوامل الإنتاج خلال فترة التحليل .

3- التغيرات في حجم الناتج القومي تتمشي عكسيا مع التغيرات التي تطرأ علي حجم المخزون الأمثل . بمعني

أ- عند زيادة الطلب الكلي يتم السحب من المخزون الأمثل . وتتخذ القرارات بزيادة الإنتاج في الفترة المقبلة .

ب- عند انخفاض الطلب الكلي يزيدا لمحزون عن المخزون الأمثل . وتتخذ القرارات بتخفيض الإنتاج في الفترة المقبلة .

أولا :- تحديد توازن الدخل القومي باستخدام مدخل الطلب الكلي والعرض الكلي .

***- مكونات الطلب الكلي :- ل = س + ث**

يتكون الطلب الكلي في هذا النموذج من الطلب علي الاستهلاك (س) والطلب علي الاستثمار (ث) . ط ك = س + ث

وتتمثل الإضافات في هذا النموذج من الاستثمار التلقائي فقط وتتمثل التسريبات في الادخار فقط

يتمثل شرط التوازن في هذا النموذج باستخدام مدخل تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي

وسيتم تحديد التوازن باستخدام دالة الاستهلاك الكينزية قصيرة الأجل وبافتراض أن الاستثمار في المجتمع تلقائي.

ويوضح الشكل التالي تحديد توازن الدخل القومي باستخدام دالة الطلب الكلي والدخل الكلي .

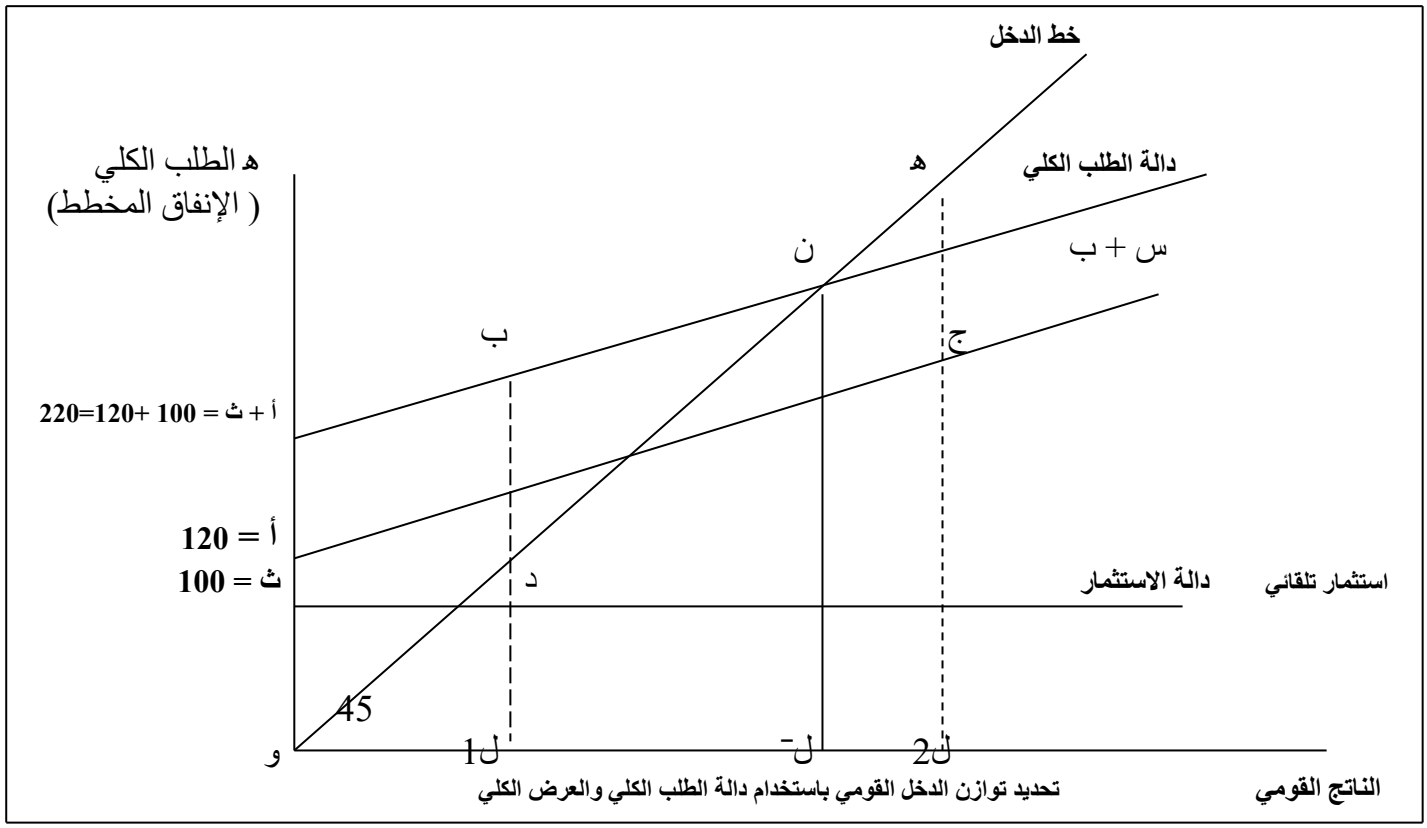

ويلاحظ من الشكل السابق ما يلي .

1- دالة الاستثمار خط مستقيم موازي للمحور الأفقي وهو مقدار ثابت دائما = 100

2- دالة الاستهلاك قصيرة الأجل تبدأ من مقدار موجب = 120 وتزيد مع زيادة الدخل بميل أقل من 1 وأكبرمنصفر

3- دالة الطلب الكلي عبارة عن التجميع الرأسي لدالتي الاستهلاك والاستثمار التلقائي ولذلك تم تمثيلها بخط موازي لدالة الاستهلاك وتبعد عنها بمقدار ثابت يعادل الاستثمار التلقائي. ط ك = س + ث

4- دالة العرض الكلي تم تمثيلها بخط 45 وهو خط الدخل .

5- يتحقق توازن الدخل القومي عند نقطة تقاطع دالة الطلب الكلي مع دالة العرض الكلي والدخل الكلي (خط 45)

ويتحقق ذلك عند النقطة (ن) ويكون المستوي التوازني للدخل = (ل¯) وعند هذه النقطة يكون المخزون عند حجمه الأمثل . أو المرغوب س- لماذا يعتبر المستوي (ل¯) هو مستوي توازن الدخل القومي ؟
ج- ا- عند مستوي أقل من (ل¯) وهو (ل1) نجد أن الطلب الكلي يفوق العرض الكلي حيث ط ك = ل1 ب والعرض الكلي = ل1 د ومعني ذلك أن المنتجين سيقومون بالسحب من المخزون لمواجهة زيادة الطلب ويؤدي ذلك إلي زيادة الإنتاج في الفترة القادمة لتعويض النقص في المخزون عن حجمه الأمثل . حتى يتم الوصول مرة أخري إلي المستوي ل¯ .
2- وعند مستوي أكبر علي يمين النقطة (ل¯) وهو (ل2) نجد أن العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي حيث العرض الكلي = (ل2 هـ) والطلب الكلي = (ل2 ج) ويعني ذلك تراكم المخزون عن الحد الأمثل مما يدفع المنتجين إلي تخفيض الإنتاج في الفترة القادمة . حتى يتم الوصول مرة أخري إلي المستوي التوازني (ل¯) ولذلك يعتبر المستوي التوازني للدخل هو (ل¯) وهو وضع الاستقرار الدائم .
ثانيا :- تحديد توازن الدخل القومي باستخدام مدخل تساوي التسربات مع الإضافات .
- يتمثل شرط التوازن وفقا لهذا المدخل في تساوي الإضافات مع التسربات
أي أن شرط التوازن هو الاستثمار = الادخار ث = خ كما يوضح الشكل التالي

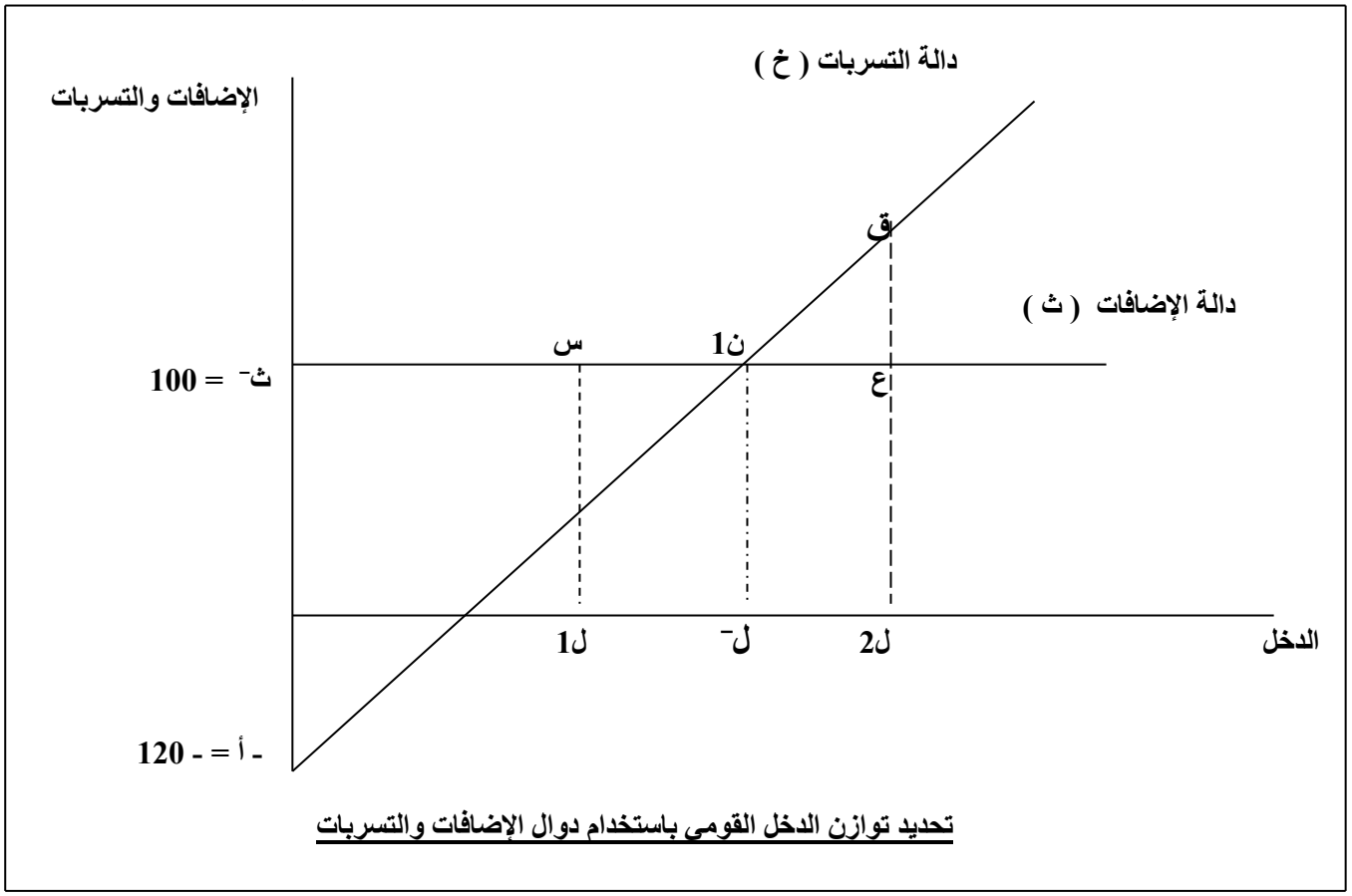

تحديد توازن الدخل القومي باستخدام دوال الإضافات والتسربات

ويلاحظ من الشكل السابق ما يلي .
1- تتمثل دالة الإضافات في هذا النموذج في دالة الاستثمار التلقائي فقط وقد تم تمثيلها بخط مستقيم موازي للمحور الأفقي .
2- تتمثل دالة والتسربات في دالة الادخار قصيرة الأجل وتبدأ من مقدار موجب = - أ وتزيد بمقدار أقل من (1) وأكبر من (صفر).
3-يتحقق توازن الدخل القومي عند تقاطع دالة الإضافات مع دالة والتسربات عند النقطة (ن1) ويكون المستوي التوازني للدخل = (ل¯)

س- لماذا يعتبر المستوي (ل¯) هو مستوي توازن الدخل القومي ؟
ج- ا- عند مستوي أقل من (ل¯) وهو (ل1) نجد أن الإضافات أكبر من التسربات حيث الإضافات = ل1 س والتسربات = ل1 ص وزيادة الإضافات عن التسربات تدفع الدخل إلي الزيادة حتى نصل إلي (ل¯)
2- وعند مستوي أكبر علي يمين النقطة (ل¯) وهو (ل2) نجد أن التسربات أكبر من الإضافات حيث التسربات = (ل2 ق) والإضافات = (ل2 ع) وزيادة التسربات عن الإضافات تؤدي إلي انخفاض الدخل حتى يتم الوصول مرة أخري إلي المستوي التوازني (ل¯)
ولذلك يعتبر المستوي التوازني للدخل هو (ل¯) وهو وضع الاستقرار الدائم .

ثالثا :- تحديد توازن الدخل القومي باستخدام طريقتي الطلب الكلي والعرض الكلي التسربات مع الإضافات .

***- لا يختلف مستوي الدخل التوازني سواء تم تحديده عن طريق تعادل الطلب الكلي مع الدخل الكلي أو الإضافات مع التسربات . كما يوضح الشكل التالي .**

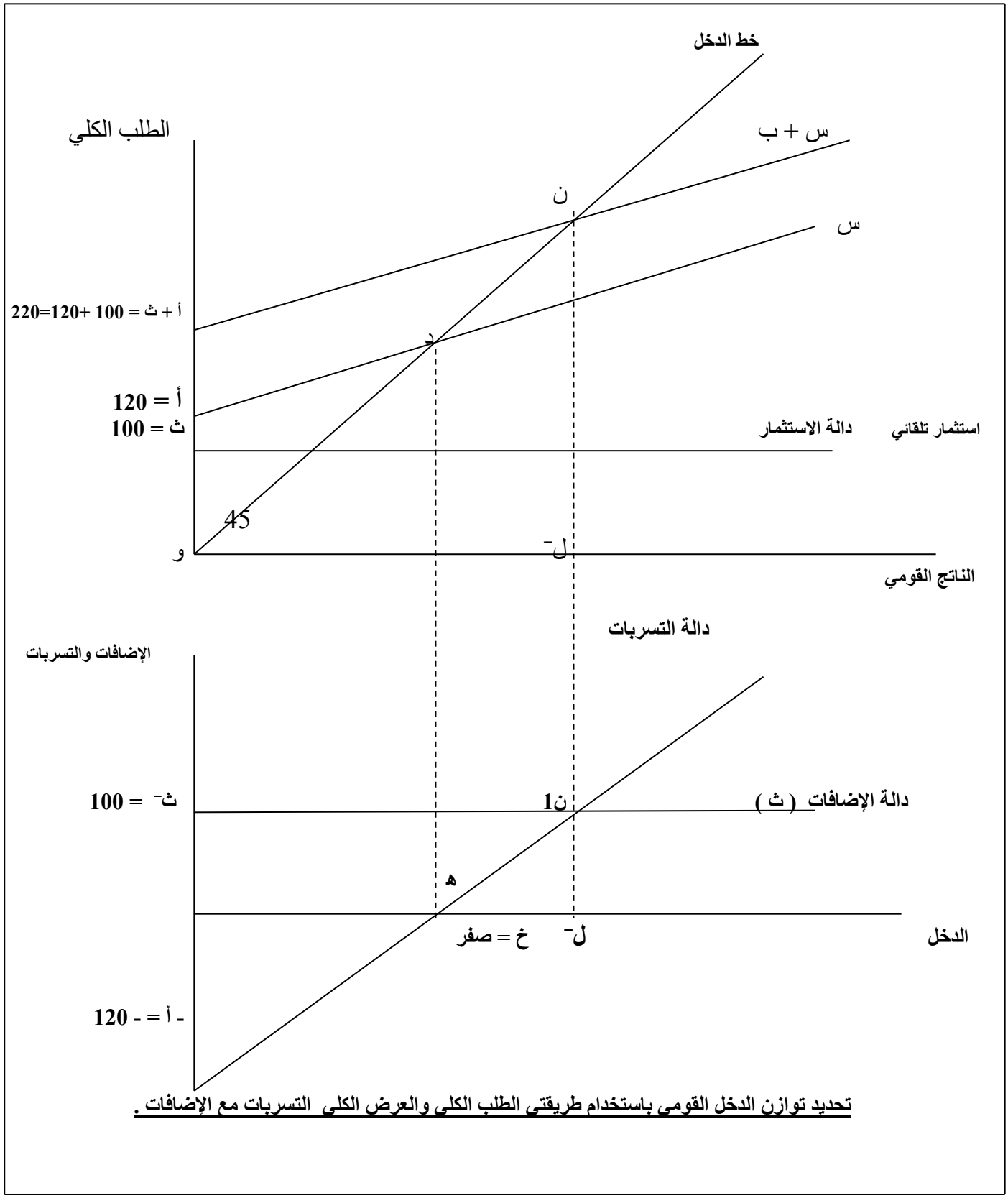

تحديد توازن الدخل القومي باستخدام طريقتي الطلب الكلي والعرض الكلي التسربات مع الإضافات .

ويلاحظ من الشكل السابق ما يلي

1- نقطة تقاطع دالة الطلب الكلي مع خط الدخل (45) المتمثلة في النقطة (ن) تقع رأسيا فوق نقطة تقاطع دالة الإضافات مع التسربات (ن1) حيث يكون مستوي الدخل التوازني = (ل¯) .
2- نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط الدخل (45) والمتمثلة في النقطة (د) تقع رأسيا فوق نقطة تقاطع دالة الادخار مع المحور الأفقي عند النقطة (هـ) فعند النقطة (د)يتساوي الاستهلاك مع الدخل ولذلك يكون الادخار = صفر عند النقطة (هـ) .

**** المضاعف الكينزي البسيط :**

تشير نظرية المضاعف إلي أن التغير في الإضافات يؤدي إلي تغير أكبر منه في الدخل وفي نفس الاتجاه .
بمعني أن زيادة الإضافات تؤدي إلي زيادة الدخل بمقدار أكبر والعكس صحيح .
وبما أن الإضافات في هذا النموذج تتمثل في الاستثمار فقط فان زيادة الاستثمار بمقدار وحدة يؤدي إلي زيادة الدخل بمقدار أكبر من وحدة والعكس صحيح .
مثال :- (لتوضيح فكرة المضاعف) .
1- بفرض حدوث زيادة في الاستثمار التلقائي بمقدار 100 مليون جنيه هذه الزيادة في الإنفاق الاستثماري ستذهب في شكل دخول للعاملين والموظفين في الاستثمار وأصحاب عناصر الإنتاج أي أن Δ ل1 = 100 مليون جنيه .
2- مستلمي هذه الدخول سيقوموا بأنفاق جزء من الزيادة في الدخول علي السلع الاستهلاكية طبقا للميل الحدي للاستهلاك والجزء الباقي سوف يدخر . وبافتراض أن الميل الحدي للاستهلاك = 8 , فأن :
الزيادة في الاستهلاك = 100 × 8 , = 80 مليون جنيه .
وهذه الزيادة في الاستهلاك (بافتراض وجود موارد عاطلة في الاقتصاد) ستعمل علي تشغيل تلك الموارد العاطلة في الاقتصاد وتزيد دخول العاملين في الصناعات الاستهلاكية بمقدار الزيادة في الاستهلاك .
Δ ل2 = 80 مليون جنيه
3- زيادة الدخول بمقدار (100 مليون) تؤدي إلي زيادة الاستهلاك بمقدار (80 مليون) تؤدي إلي زيادة دخول العاملين في الصناعات الاستهلاكية بمقدار يساوي . Δ ل2 × م ح س = 80 × 8, = 64 مليون جنيه .
وهكذا تستمر حدوث زيادات متتالية متناقصة في الدخل إلي أن تقترب هذه الزيادة من الصفر .
ولذلك نجد أن مجموع الزيادات المتتالية في الدخل يفوق بكثير الزيادة المبدئية التي حدثت في الاستثمار .

قيمة المضاعف الكينزى جبريا :

يمكن حساب الزيادة النهائية في الدخل التي تترتب علي حدوث زيادة في الاستثمار باستخدام القيمة الجبرية للمضاعف حيث

$$\text{قيمة المضاعف البسيط} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} \quad \text{أو} \quad \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

$$\text{قيمة المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{ب}}$$

وتكون الزيادة في الدخل (Δ ل) المترتبة علي زيادة الاستثمار بمقدار (Δ ث) =

$$\Delta \text{ل} = \Delta \text{ث} \times \text{المضاعف} \left(\frac{1}{1 - \text{ب}} \right)$$

وبالتطبيق علي المثال

$$\Delta \text{ل} = 100 \times \frac{1}{1 - ,8} = \frac{1}{,2} = 100 \times 5 = 500 \text{ مليون}$$

وتكون قيمة المضاعف = $\frac{\Delta \text{ ي}}{\Delta \text{ ث}} = \frac{500}{100} = 5$

ويعني ذلك أن حدوث زيادة في الاستثمار بمقدار وحدة نقدية واحدة تؤدي إلي زيادة الدخل بمقدار 5 وحدات .

علاقة المضاعف بالميل الحدى للاستهلاك والادخار :-

- يرتبط المضاعف بعلاقة طردية مع قيمة الميل الحدي للاستهلاك وعلاقة عكسية مع الميل الحدي للادخار .
- فكلما ذاد الميل الحدي للاستهلاك وانخفض الميل الحدي للادخار زادت قيمة المضاعف والعكس صحيح .
- وقيمة المضاعف لابد أن تكون قيمة موجبة أكبر من الواحد وأقل من مالا نهاية وذلك لأن م ح س ، م ح خ لابد أن تكون أكبر من الصفر و أقل من الواحد .

مثال رقمي لتحديد توازن الدخل القومي .

إذا توافرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد ما .

س = 20 + 8, ل دالة الاستهلاك

ث = 50 دالة الاستثمار

المطلوب : 1- تحديد المستوي التوازني للدخل القومي .

2- حدد أثر زيادة الاستثمار بمقدار 50 مليون جنيه علي الدخل القومي .

الحل :-

1- شرط توازن الدخل القومي ل = س + ث

ل = 20 + 8, ل + 50

ل – 8, ل = 20 + 50

ل- 8, ل = 70

2 , ل = 70

ل = $\frac{70}{2 ,}$ = 350 مليون

2- زيادة الاستثمار بمقدار 50 مليون تؤد إلي زيادة الدخل بمقدار = ما يلي

Δ ل = ث × المضاعف

Δ ل = ث × $\frac{1}{1- \text{ ب}}$

Δ ل = ث × $\frac{1}{1- 8 ,}$ = $\frac{1}{2 ,}$ × 50 × 5 = 250 مليون

ويصبح الدخل الجديد = 350 + 250 = 600 مليون

انتهى الفصل

تحديد توازن الدخل القومي في اقتصاد مغلق به حكومة و اقتصاد مفتوح

أولا نموذج اقتصاد مغلق به حكومة :

*- مكونات النموذج :
1- القطاع العائلي (الاستهلاكي) وهو يمثل الطلب علي السلع والخدمات الاستهلاكية(س) .
2- القطاع النتاجي (الاعمال) ويتمثل طلبه في الطلب علي السلع الاستثمارية (ث)
3- القطاع الحكومي ويتمثل طلبه في الانفاق الحكومي علي شراء السلع والخدمات وعوامل الانتاج (ق)

وتكون معادلة الطلب الكلي في هذا النموذج ط ك = س + ث + ق .

*- الاضافات في هذا النموذج تتكون من عنصريين وهما :
الانفاق الاستثماري (ث) والانفاق الحكومي (ق)

وسوف نفترض عند هذا المستوي من التحليل أن الانفاق الحكومي مقدار ثابت ليس له علاقة بمستوي الدخل حيث يتحدد بعوامل سياسية واجتماعية وعلي ذلك تأخذ دالة الانفاق الحكومي الشكل الرياضي والبياني التالي .

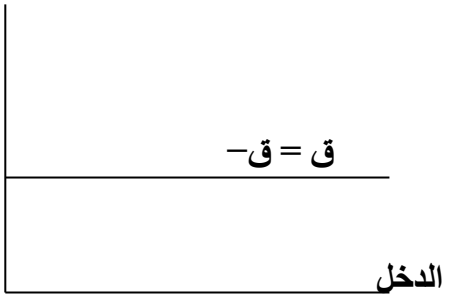

دالة الانفاق الحكومي

وتتخذ دالة الانفاق في هذا النموذج الصيغة التالية .

الاضافات = الانفاق الاستثمار + الانفاق الحكومي = ث + ق

*- التسربات تتكون في هذا النموذج من عنصريين هما الادخار والضرائب .
وسوف نفترض عند هذا المستوي من التحليل أن الضريبة المفروضة علي الوحدات الاقتصادية ضريبة ثابتة ليس لها علاقة بالدخل وعلي ذلك تأخذ دالة الضريبة الشكل الرياضي والبياني التالي .

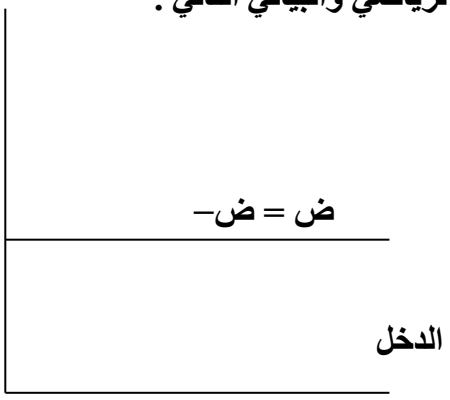

دالة الضريبة

وتتخذ دالةالتسربات في هذا النموذج الصيغة التالية .

التسربات = الادخار + الضريبة = خ + ض

***- شروط توازن الدخل القومي .** **يتحقق توازن الدخل القومي في هذا النموذج عندما .**

1- يتساوي الطلب الكلي مع الدخل الكلي أي شرط التوازن هو

الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق الحكومي ل = س + ث + ق

2- تتساوي الاضافات مع التسربات أي أن .

الاستثمار + الانفاق الحكومي = الادخار + الضرائب

ث + ق = خ + ض

توضيح التوازن بيانيا

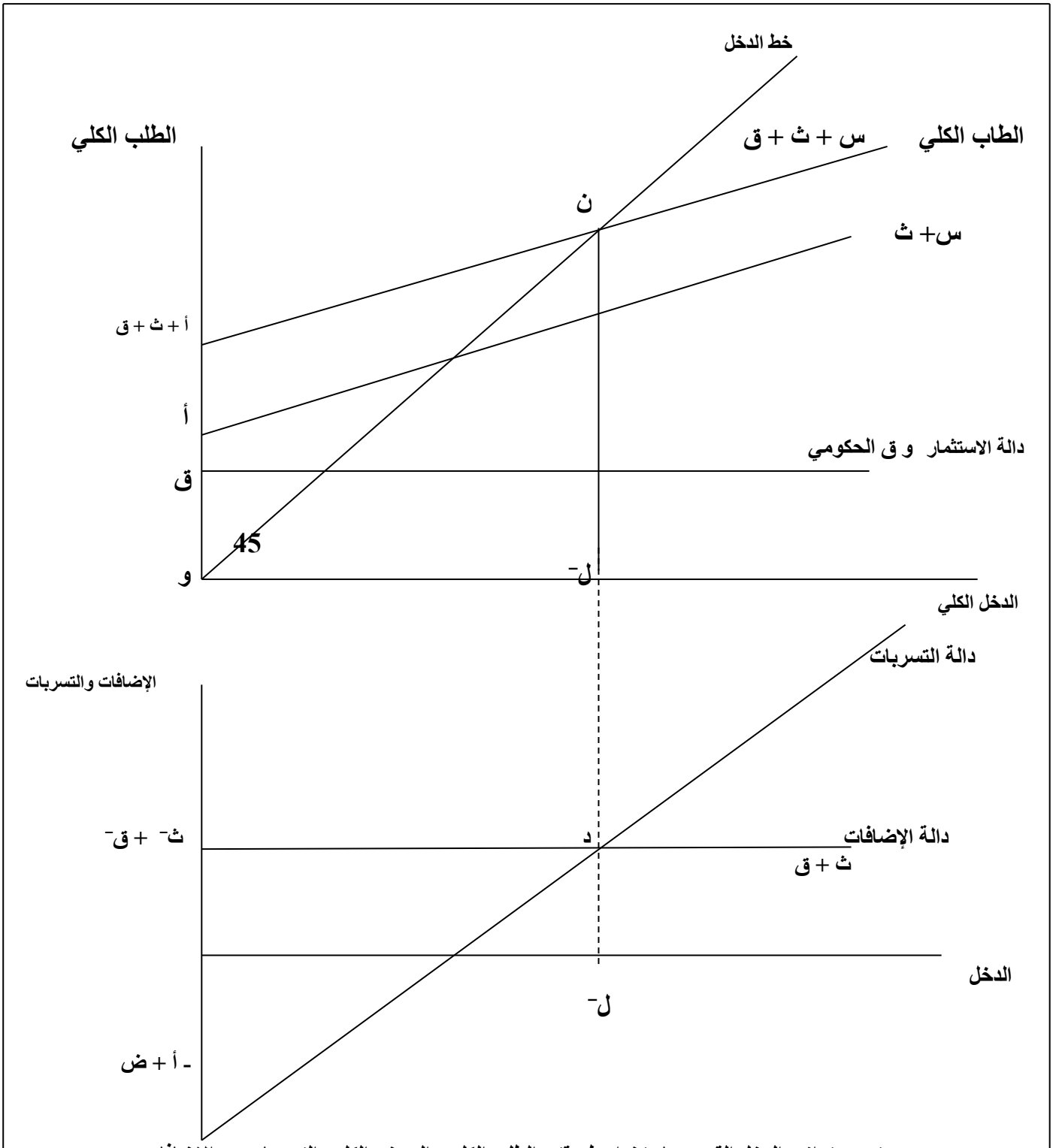

تحديد توازن الدخل القومي باستخدام طريقتي الطلب الكلي والعرض الكلي التسربات مع الإضافات

باحث أقتصادي / أيمن غازي – 01001754009 --- aymnghazee@gmail.com

ونلاحظ من الشكل السابق ما يلي :-

1- تتكون دالة الطلب الكلي في هذا النموذج من مجموع س + ث + ق وقد افترضنا ثبات الانفاق الحكومي وتمت اضافته الي دالة الطلب الكلي (س + ث) وانتقلت بذلك دالة الطلب الكلي الي أعلي بمقدار ثابت = ق– .

2- يتحدد توازن الدخل القومي عند النقطة (ن) وهي نقطة تقاطع الطلب الكلي مع خط الدخل ويكون المستوي التوازني للدخل = (ل–) .

3- في الجزء الاسفل من الشكل تم تصوير دالة الاضافات بمجموع دالتي الانفاق الحكومي والاستثمار ويمثل كل منهما بمقدار ثابت ولذلك تم تصوير دالة الاضافات في صورة خط مستقيم موازي للمحور الافقي .

4- تتمثل دالة التسربات في مجموع دالتي الادخار والضرائب وتبدأ من مقدار سالب علي المحور الرأسي يساوي مجموع الادخار السالب = (- أ) + الضريبة الثابتة (ض) .

5- يتحدد توازن الدخل القومي عند النقطة (د) حيث تتقاطع دالة الاضافات مع التسربات وهذه النقطة تقع رأسيا أسفل نقطة تقاطع دالة الطلب الكلي مع الدخل الكلي (ن) ويكون المستوي التوازني للدخل = (ل–) .

****- مضاعف الاضافات .**

يوضح مضاعف الاضافات في هذا النموذج أثر حدوث تغير في أحد أنواع الاضافات (ث أو ق) علي الدخل.
- حيث أن حدوث زيادة في الانفاق الحكومي أو الاستثمار بمقدار معين وليكن (Δ ق) يؤدي الي انتقال دالة الاضافات الي أعلي بنفس المقدار (وأيضا انتقال دالة الطلب الكلي الي أعلي بنفس المقدار) ويترتب علي ذلك تغير نقطة توازن الدخل القومي بمقدار (Δ ل) كما يوضح الشكل التالي .

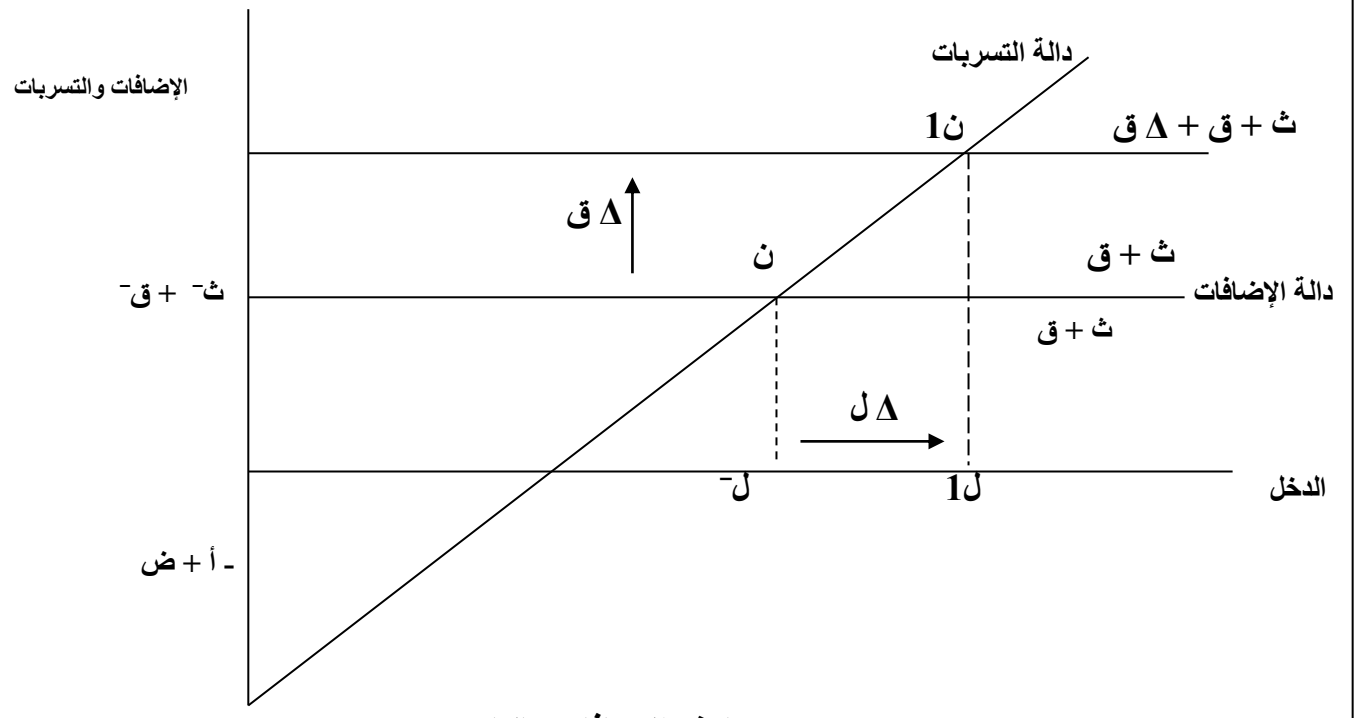

تحديد مضاعف الاضافات بيانيا .

ويتضح من الشكل أن Δ ل أكبر من Δ ق وتكون بذلك قيمة المضاعف = $\frac{\Delta \text{ ل}}{\Delta \text{ ق}}$ = قيمة أكبر من 1

***- قيمة مضاعف الاضافات جبريا:**

لا تختلف قيمة مضاعف الإضافات جبريا في هذا النموذج عن النموذج السابق لتوازن الدخل القومي حيث

$$\text{قيمة المضاعف البسيط} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} \quad \text{أو} \quad \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

$$\text{قيمة المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{ب}} \quad \text{أو} \quad \frac{1}{\text{م ح خ}}$$

فحدوث زيادة في الإنفاق الحكومي أو الاستثمار بمقدار (Δ ث) أو (Δ ق) تؤدي إلي حدوث زيادة في الدخل تعادل

(Δ ث) أو (Δ ق) × $\frac{1}{\text{م ح خ}}$ ويعني ذلك أن مضاعف الإنفاق الحكومي لا يختلف عن مضاعف الاستثمار

***- مضاعف الضريبة :**

يوضح مضاعف الضريبة أثر حدوث تغير في الضريبة الثابتة علي مستوي الدخل القومي . كما يوضح الشكل التالي

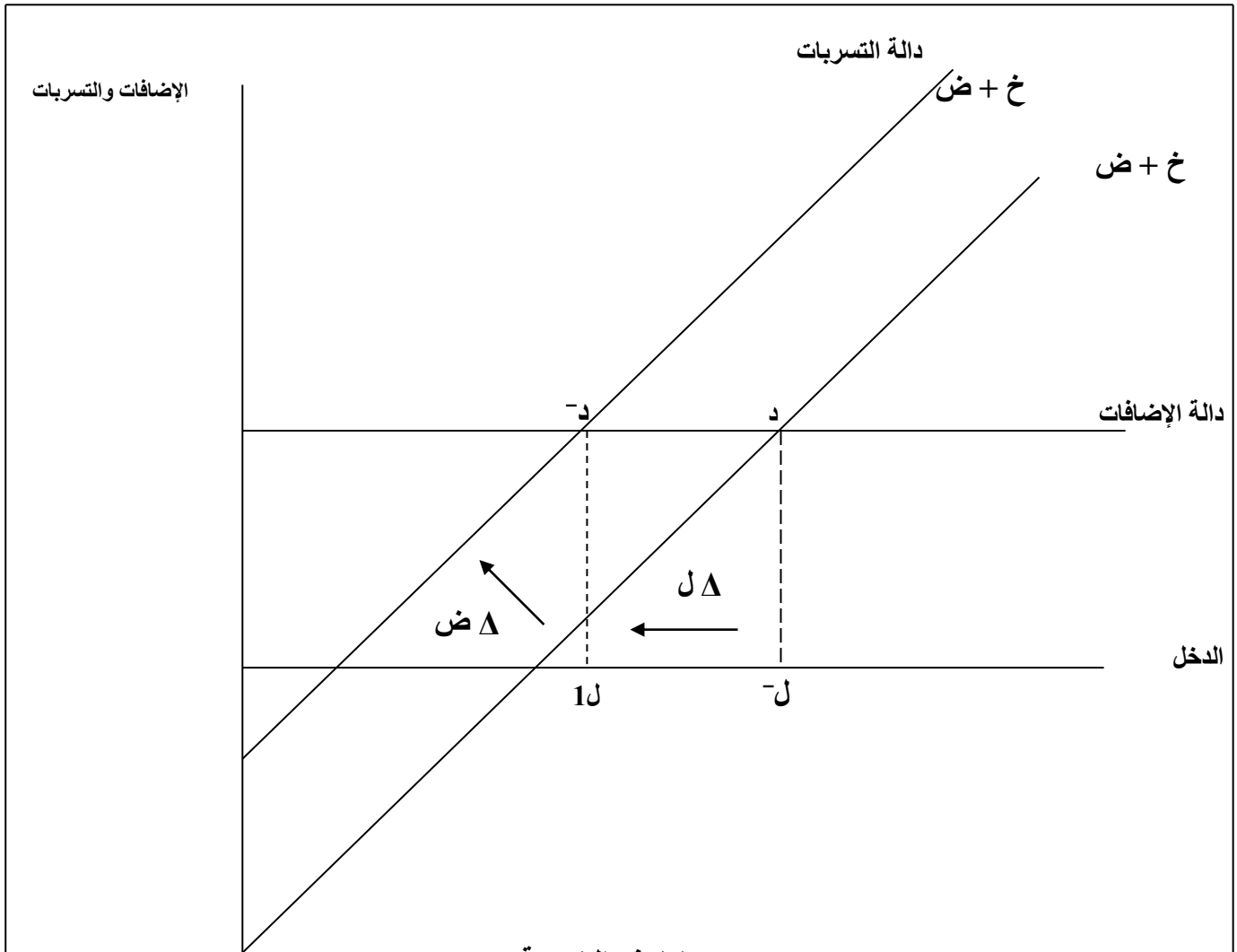

مضاعف الضريبة

ويلاحظ من الشكل السابق ما يلي

أن الزيادة في الضريبة تؤدي إلي انتقال دالة التسربات إلي أعلي بمقدار (Δ ض) ويترتب علي ذلك تغير نقط التوازن من (د) إلي (د¯) وبالتالي انخفاض المستوي التوازني للدخل من (ل¯) إلي (ل1) .

وتكون بذلك قيمة المضاعف = $\frac{\Delta \text{ ل}}{\Delta \text{ ق}}$ = قيمة أكبر من 1

ويعني ذلك أن زيادة الضريبة بمقدار Δ ض أدي إلي انخفاض الدخل بمقدار = Δ ض × مضاعف الضريبة .

حيث قيمة المضاعف جبريا = $\frac{\text{- ب}}{\text{1- ب}}$ حيث ب هو الميل الحدي للاستهلاك

مثال :- إذا كانت قيمة (ب) = ,8 وحدثت زيادة في الضريبة بمقدار 10 مليون جنيه . احسب التغير في الدخل .

$$\Delta \text{ ل} = \Delta \text{ ض} \times \frac{\text{- ب}}{\text{1- ب}} = 10 \times \frac{\text{- ,8}}{\text{1- ,8}} = 10 \times \frac{\text{- ,8}}{\text{, 2}} = 10 \times \text{- 4} = \text{- 40}$$

أي أن زيادة الضريبة بمقدار (10) أدت إلي انخفاض الدخل بمقدار = 40 ونلاحظ مما سبق أن مضاعف الضريبة الثابتة أقل في قيمته المطلقة من مضاعف الإضافات كما أن قيمته سالبة بمعني أنه يمارس أثر عكسيا علي الدخل فزيادة الضريبة تؤدي إلي انخفاض الدخل والعكس صحيح .

*** ثانيا : نموذج اقتصاد مفتوح ***

*- مكونات النموذج :

1- القطاع العائلي (الاستهلاكي) وهو يمثل الطلب علي السلع والخدمات الاستهلاكية(س) .
2- القطاع النتاجي (الاعمال) ويتمثل طلبه في الطلب علي السلع الاستثمارية (ث)
3- القطاع الحكومي ويتمثل طلبه في الانفاق الحكومي علي شراء السلع والخدمات وعوامل الانتاج (ق)
4- القطاع الخارجي ويتمثل طلبه في صافي الانفاق الاجنبي علي الصادرات (الصادرات – الواردات) (ص – و)
وتكون معادلة الطلب الكلي في هذا النموذج ط ك = س + ث + ق .

*- الاضافات في هذا النموذج تتكون من ثلاثة عناصر وهما :

الانفاق الاستثماري (ث) والانفاق الحكومي (ق) و انفاق الاجانب علي الصادرات (ص)
وسوف نفترض عند هذا المستوي من التحليل أن الصادرات مقدار ثابت ليس له علاقة بمستوي الدخل حيث يتحدد بعوامل خارجية وعلي ذلك تأخذ دالة الصادرات الشكل الرياضي والبياني التالي .

ص = ص–

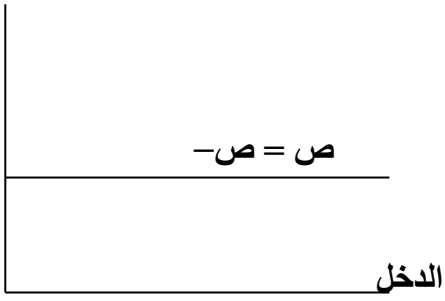

دالة الصادرات

وتتخذ دالة الانفاق في هذا النموذج الصيغة التالية .

الاضافات = الانفاق الاستثمار + الانفاق الحكومي + انفاق الاجانب علي الصادرات
= ث + ق + ص = مقدار ثابت

***- التسربات تتكون في هذا النموذج من ثلاثة عناصر هما الادخار والضرائب والواردات.**
حيث يترتب علي دخول القطاع الخارجي الي النشاط الاقتصادي ظهور تسربات جديدة من تيار الدخل القومي تتمثل في الواردات بمجموعة من العوامل من أهمها الدخل المتاح حيث ترتبط الواردات بعلاقة طردية مع الدخل المتاح

وتأخذ دالة الواردات الصيغة الرياضية التالية . و = و– + ر ل م حيث

و– تعبر عن الحد الادني من الاستيراد اذا انخفض الدخل الي الصفر وهي تمثل الواردات من السلع الضرورية ,
ر تعبر عن الميل الحدي للاستيراد ويعبر عن التغير في الاستيراد المقابل لتغير معين في الدخل المتاح

$$\frac{\Delta \text{ و}}{\Delta \text{ ل م}}$$ **وهي قيمة موجبة أقل من**

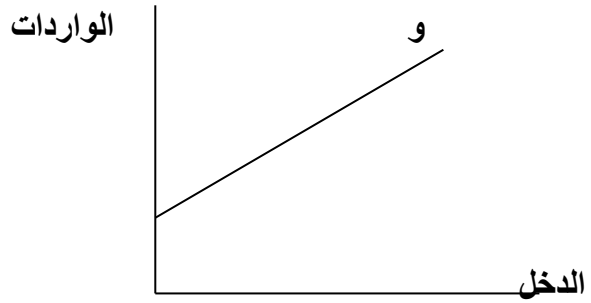

دالة الواردات

وتتخذ دالةالتسربات في هذا النموذج الصيغة التالية .

التسربات = الادخار + الضريبة + الواردات = خ + ض + و

***- شروط توازن الدخل القومي . يتحقق توازن الدخل القومي في هذا النموذج عندما .**
1- يتساوي الطلب الكلي مع الدخل الكلي أي شرط التوازن هو
الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق الحكومي ل = س + ث + ق + (ص - و)
2- تتساوي الاضافات مع التسربات أي أن .
ث + ق + ص = خ + ض + و

ويتحدد توازن الدخل القومي بيانيا كما يلي

توضيح التوازن بيانيا

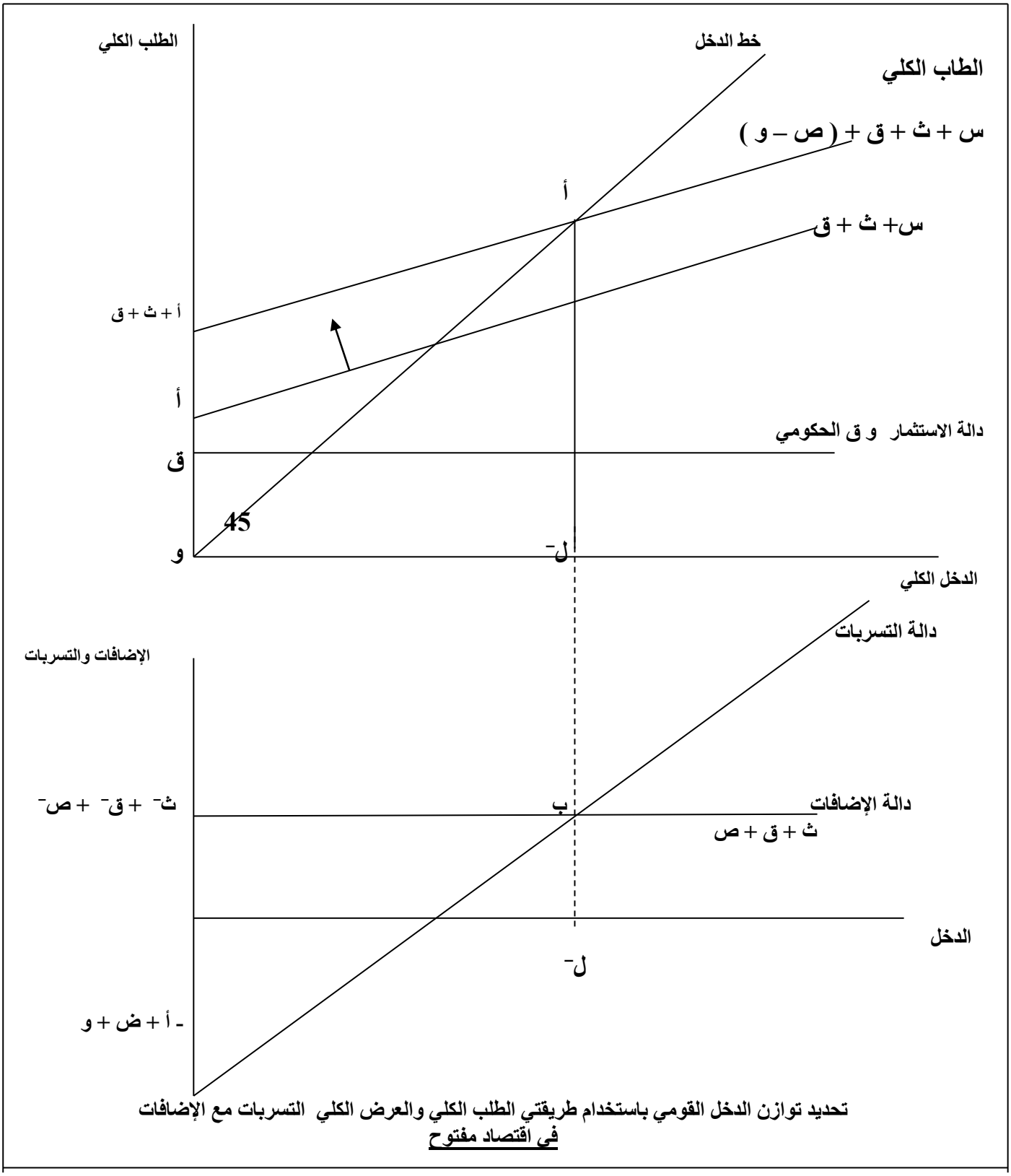

تحديد توازن الدخل القومي باستخدام طريقتي الطلب الكلي والعرض الكلي التسربات مع الإضافات
<u>في اقتصاد مفتوح</u>

ونلاحظ من الشكل السابق ما يلي :-

1- تتكون دالة الطلب الكلي من مجموع (س + ث + ق + (ص – و) وقد تم اضافة صافي الصادرات الي دالة الطلب الكلي في نموذج الاقتصاد المغلق لترتفع دالة الطلب الكلي الي أعلي بمقدار (ص – و) وذلك باعتبار أن قيمة (ص) أكبر من (و) ..... وجود فائض في الميزان التجاري .

2- تتكون دالة الاضافات من مجموع (ث + ق + ص) وتم تمثيل الدالة في صورة خط مستقيم موازي للمحور الافقي وذلك لافتراض أن كل من (ث ، ق ، ص) قيم ثابتة .

3- تتكون دالة التسربات من مجموع دوال الادخار والضرائب و الواردات ولذلك تبدأ الدالة من نقطة علي المحور الرأسي تعادل مجموع (- أ + ض + و –) .

4- نقطة تقاطع دالة الطلب الكلي مع خط الدخل (45) وهي النقطة (أ) تقع رأسيا فوق نقطة تقاطع دالة الاضافات مع التسربات وهي النقطة (ب) حيث يتحدد المستوي التوازني للدخل عند النقطة (ل –) .

انتهى الفصل